الاتحاد العمّالي العام

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

موازنة الأسرة

(آذار ١٩٨٥ - نيسان ١٩٨٦)

منشورات الاتحاد العمّالي العام

تمهيـــد

نفخر بأن نقدم اليوم اولى نتائج دراسة « موازنة الاسرة : اذار ١٩٨٥ — نيسان ١٩٨٦ » بعد ثلاث سنوات ويزيد من الجهد الموصول .

نفخر لاننا ننجز عملا كان ، دائما ، في طليعة برامج التطوير التي التزمنا بها ولاننا ، بالتالي ، بتنا نملك ادوات اضافية لتعزيز النضال النقابي والعمالي .

ونفخر ، خصوصا ، لان الاتحاد العمالي العام يحقق ذاته الجديدة في اعتماد العلم والمعرفة وسيلة رئيسية في المعركة ، ولانه يرتقي ، بذلك ، الى مرتبة متقدمة من الجدية والمسؤولية .

ونفخر ، اخيرا ، لاننا نقوم بمهمة هي ، من حيث ضخامتها على الاقل ، من مسؤوليات الدولة ومن واجباتها . لكننا عندما قررنا اعتمدنا على ايمان وعلى نصرة اصدقاء ومعاونين ومتطوعين .

وهنا نسرع الى الاعلان والتأكيد ان دعما كريما وفرته مؤسسة « فريدريش ايبرت »الالمانية سمح لنا بالانطلاق في مشروعنا والخلاص منه الى نتائج ايجابية . ونود ان نسجل بامتنان انه اذا كان هذا الدعم يعكس دور « فريدريش ايبرت » في المجالات النقابية والتعاونية والاجتماعية المختلفة فانه يعكس ، كذلك ، جانبا من مساعداتها الواسعة للحركة النقابية اللبنانية منذ عشرات السنوات وحتى اليوم . فمن مسؤولي هذه المؤسسة جميعا نتقدم بوافر الشكر .

كما نود ان نشكر اعضاء الفريق الذي ساهم في التحضير للدراسة او عمل على تنفيذها او شارك في استخلاص نتائجها . ونذكر ، خصوصا ، الدكتور غسان شلوق الذي جهد في التحضير وادارة التنفيذ . كما نذكر الخبير الاحصائي الدكتور بشاره حنا والخبير الاقتصادي العميد الدكتور نجيب عيسى والخبير الاجتماعي

الاستاذ غسان صليبي . ونشكر بامتنان خاص مجموعة كبيرة من الخبراء اللبنانيين وغير اللبنانيين الذين قدموا النصح والارشاد ورعوا تقدم العمل واكدوا على سلامته . ونود ان نذكر منهم الدكاترة روبير كسباريان ، سمير نصر ، بطرس لبكي ، سليم نصر ، وكذلك ، وخصوصا، خبراء «المعهد الانطوني للاحصاء والدراسات الاقتصادية» في فرنسا وخبراء « مركز الدراسات والابحاث حول الشرق الاوسط المعاصر » في لبنان .

ونشكر ، كذلك ، الآنسة هيام كيروز وفريق المحققين والمسؤولين في مؤسسة « كادر » . ونشكر ، أيضا ، مؤسسة « Equibureau » برئيسها وفنييها .

وكلمة الشكر الاخيرة ، بل الاولى ، هي لابناء العائلات الكريمة الذين خضعوا للتحقيق فتحملوا معنا المشقة بايمان الانتقال الى مرحلة افضل .

واذ نكرر الامتنان لكل الذين ساهموا في انجاح عملنا ، نود ان نؤكد ، منذ اليوم ، ان ترتيبات وضعت لضمان اعادة تصحيح نتائج الدراسة دوريا وسريعا ، كما ان ترتيبات اخرى تمت لتوظيف هذه النتائج في معالجة علمية جدية وواعية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة .

وخير العامل اللبناني من وراء القصد .

٢٥ شباط ١٩٨٧ **انطوان بشاره**

منذ قامت مديرية الاحصاء المركزي في وزارة التصميم العام بوضع دراسة موازنة الاسرة في لبنان العام ١٩٦٦ ، وحتى اليوم ، شهدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية تطورات واسعة كثيرة احدثت، احيانا ، تغييرا ملموسا في البناء الاقتصادي والاجتماعي اللبناني .

وازاء التأخر في اعادة النظر بنتائج ١٩٦٦ ، وفي ضوء الحاجة المتزايدة الى العناصر العلمية الواضحة في رسم الخطط المستقبلية ، قام الاتحاد العمالي العام ، انطلاقا من مسؤولياته الوطنية والاجتماعية ، بمبادرة خاصة وبدعم من مؤسسة «فريدريش ايبرت» وبسعي دؤوب من فريق من الخبراء والمتطوعين والعاملين في اطار مكتب الدراسات في الاتحاد ، باعداد دراسة جديدة عن موازنة الاسرة اللبنانية تتجاوز ، وللمرة الاولى في تاريخ لبنان ، بعض وجوه اهتمام دراسة ١٩٦٦ لتدخل في تفاصيل قضايا اجتماعية واقتصادية رئيسية .

وقد امتد الاعداد للدراسة نحو ثلاث سنوات ، حتى الان ، اما تنفيذها الميداني فقد استمر اثني عشر شهرا بين اخر اذار ١٩٨٥ واول نيسان ١٩٨٦ صار بعدها الى البدء في استخلاص النتائج واعدادها .

ونحن هنا نقدم مدخلا الى نتائج هذه الدراسة . وقد قسمنا هذا المدخل الى قسمين الاول ويتناول اهداف الدراسة وطريقة اعدادها والثاني ويعرض بعض النتائج الاساسية حول طبيعة الانفاق كما يحاول ان يلقي ضوءا اوليا على هذه النتائج .

★ ★ ★

القسم الاول

أهـــداف الدراســـة واطارهـــا

ان عنوان « موازنة الاسرة في لبنان » قد يستدل منه أكثر مما هدفت اليه دراستنا واقل مما هدفت اليه في آن معا . اكثر ، لان كلمة موازنة قد تشير الى مصروف الاسرة ودخلها وادخارها والعلاقات المتبادلة فيما بينها بينما ركزت دراستنا اساسا على مصروف الاسرة وبدرجة اقل على دخلها وبقيت مسالة الادخار خارج اطار الاحتساب والبحث . واقل لان بحثنا تجاوز المفهوم « المحاسبي » لكلمة موازنة ليطال في العمق الاوضاع المعيشية للاسرة في لبنان والعوامل المؤثرة فيها .

اولا ــ اهداف الدراسة :

تطورت أهداف الدراسات حول موازنة الاسرة مع تطور العلوم الاجتماعية والاقتصادية والاحصائية من جهة ومع تنوع المؤسسات او الجهات التي قامت بهذه الدراسات من جهة ثانية . وليست الحاجة الى توضيح مضمون الدراسات حول موازنة الاسرة الا احدى نتائج هذا التطور في الاهداف .

ومعروف ان اولى الدراسات حول موازنة الاسرة اجريت في اواخر القرن الثامن عشر في انكلترا . وتبعتها دراسات اولى اخرى نذكـــر منهـــا : دراســـات Ducépétioux في بلجيكـــا ، Leplay و Villermé في فرنسا ، Rowntree, Booth في انكلترا والتحقيقات التي أجراها L'office impérial Allemand واخيرا لا بد من اعطاء

أهمية خاصة لباحثين أساسيين في هذا المجال : Engels الذي أعلن عن وجود أربعة قوانين تتحكم ببنية انفاق الاسرة (قوانين Engels) و Halbwachs الذي كان أول من أجرى دراسة سوسيولوجية فعلية حول تطور موازنة الاسرة عند العمال .

الدراسات الاولى حول موازنة الاسرة ، كانت تطال عينات صغيرة الحجم (عشرات الاسر) تنتمي الى الفئات الاكثر حرمانا في مجتمع معين . والهدف الاساسي لهذه الدراسات كان اعطاء المصلحين الاجتماعيين المعطيات اللازمة من اجل النضال ضد الفقر . كما هي العادة في العلوم الانسانية ، ان دراسة الحالات « المرضية » (pathologiques) فتحت المجال لدراسة الحالات « الطبيعية » .

مع Leplay (١٨٠٦ — ١٨٨٢) وتلميذه Engels (١٨٢١ — ١٨٩٦) بدات موازنات الاسر تستعمل بطريقة اكثر منهجية وخاصة موازنات الاسر العمالية والتي جمعت بالطريقة المونوغرافية . ومع هذين الباحثين توضحت أكثر فأكثر المسائل التي تطرحها دراسة وتحليل موازنة الاسرة .

بين سنة ١٩٠٠ و ١٩٣٠ لم تكن تشمل التحقيقات الا موازنات الفئات العمالية ذات الاجور المتوسطة والمتدنية وفي المدن . والمهم بالنسبة لهذه الدراسات كان احتساب معدلات تثقيل لابواب الانفاق من أجل وضع مؤشرات غلاء المعيشة .

ان التطور الذي حصل بين سنة ١٩٣٠ و ١٩٤٠ في علم الاحصاء ونظرية العينات وعلم الاقتصاد الرياضي او المتري ومنهجيات المحاسبة الوطنية وسع امكانيات الاستفادة العلمية من دراسات موازنة الاسرة . هذا التطور مكن بلدانا كثيرة وابتداء من سنة ١٩٥٠ من اجراء تحقيقات طموحة ان من حيث العينات التي تمثلها او من حيث اهدافها . فلقد تراوح حجم العينات بين عشرة آلاف وثلاثين

الف اسرة وشملت جميع فئات السكان او على الاقل الفئة غير الزراعية .

وقد هدفت هذه الدراسات أساسا الى قياس استهلاك السلع الاساسية في اطار المحاسبة الوطنية ودراسة العلاقات بين ظاهرة الاستهلاك أو الانفاق ومتغيرات مختلفة اقتصادية وسوسيولوجية (الدخل ، حجم الاسرة ، الفئات المهنية الاجتماعية ، التحضر ، الخ ...) .

ان هذا التطور الاخير في اهداف الدراسات ولا سيما محاولة تحليل الانفاق انطلاقا من متغيرات اجتماعية ، انما ترافق مع تطور العلوم الاجتماعية والاقتصادية . فمع Halbwachs وتحليله السوسيولوجي للحاجات وتطورها و Raynaud وتأكيده على أهمية علم النفس الاقتصادي في فهم الظواهر الاقتصادية وكذلك Chambart de Lawe وسعيه لدراسة الاتجاهات نحو المسائل المادية في الوقت نفسه وفي العينة نفسها التي يدرس ويقاس فيها الاستهلاك — وهذه مسائل كانت تدرس سابقا كل منها في عينة مستقلة — مع هؤلاء وغيرهم تطور مفهومنا لظاهرة الاستهلاك ولم يعد ينظر اليها وكأنها تصرف اقتصادي بحت .

واذا أردنا أن نوجز اخيرا اهم اهداف دراسات موازنة الاسرة وحسب ما جاء في احدى منشورات الامم المتحدة حول الموضوع ، يمكننا تبيان خمسة اهداف رئيسية هي :

— الحصول على معدلات تثقيل من أجل احتساب مؤشرات غلاء المعيشة .

— الحصول على معلومات حول مستوى وتوزيع دخل الاسرة ومصروفها ودراسة تطورهما عبر الزمن واختلافها من فئة اجتماعية

الى اخرى او من منطقة جغرافية الى اخرى او من اطار حضاري الى اخر ريفي الخ ...

— الحصول على معطيات تمكن من تقدير انعكاس المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المطروحة أو الممكن طرحها على الاوضاع المعيشية للاسر .

— الحصول على معطيات تسمح باستعمال ميزانية الاسرة في حسابات المحاسبة الوطنية .

— الحصول على معلومات تسمح بتقدير تأثير الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتقديمات الاجتماعية وذلك من اجل وضع سياسات ضرائبية ودراسة انعكاساتها .

بعد هذا العرض التاريخي السريع لتطور أهداف الدراسات حول موازنة الاسرة ، يمكننا التطرق بوضوح اكثر الى أهداف الدراسة التي قام بها الاتحاد العمالي العام .

ثلاثة عوامل اساسية ساهمت في تحديد اهداف الدراسة :

أولا : التطور التاريخي لاهداف دراسات موازنة الاسرة وما رافقه من نظريات وفرضيات علمية . ولقد حاولنا الاستفادة قدر الامكان من هذه الانجازات ، مع الاخذ بعين الاعتبار للدراسات التي اجريت في لبنان ولخصوصيات الواقع اللبناني .

ثانيا : موقع وحاجات الاتحاد العمالي العام في لبنان . فالاهداف التي يسعى الاتحاد العمالي العام الى تحقيقها من خلال اجراء دراسة لموازنة الاسرة تختلف باختلاف الموقع والحاجات عن تلك التي يمكن أن تضعها الدولة أو مؤسسات وجهات اخرى . وهنا تلعب القدرة على الاستفادة العملية من نتائج الدراسة وتوظيفها دورا كبيرا في تحديد الاهداف والتوجهات .

ثالثا : الامكانيات البشرية والمادية التي توافرت للاتحاد العام من اجل اجراء الدراسة . وكلنا يعلم مدى تأثير هذه الامكانيات على طموحات الباحثين في لبنان ولا سيما اذا كان الهدف تنفيذ دراسة تقوم بها عادة اجهزة الدولة في البلدان الاكثر تقدما .

بعدما اخذنا بعين الاعتبار هذه العوامل الثلاثة الاساسية ، وضعنا لدراستنا اربعة اهداف عامة هي : احتساب معدلات تثقيل جديدة لابواب الانفاق ، دراسة انفاق الاسرة في لبنان والعوامل المؤثرة فيه ، دراسة مواضيع اخرى متصلة بموضوع الانفاق ، دراسة لبعض الاوضاع المعيشية العامة للاسرة .

الا ان الهدف الاساسي يظل يتمثل في توفير الادوات العلمية اللازمة لتعزيز نضال الاتحاد العمالي العام .

١ — احتساب معدلات تثقيل جديدة لابواب الانفاق

ان مؤشرات غلاء المعيشة الصادرة في لبنان ولا سيما مؤشر الاتحاد العمالي العام ، مبنية على معدلات تثقيل لابواب الانفاق تم احتسابها سنة ١٩٦٦ على اساس دراسة موازنة الاسرة التي اجرتها وزارة التصميم — مديرية الاحصاء المركزي . ولما كان نمط الاستهلاك قد تغير منذ سنة ١٩٦٦ حتى الان — وهذا ما دلت عليه دراسات جزئية اجريت في لبنان وما تشير الى احتمال حدوثه التغيرات في بنية الانفاق التي تلاحظ في البلدان الاخرى كل اربع او خمس سنوات — ولما كان لهذا التغير تأثير اكيد على مستوى معيشة المواطنين ولا سيما فئة الاجراء منهم اذ ينعكس هذا الخلل الحسابي في معدلات التثقيل خللا في قدرة مؤشر الغلاء على احتساب النسبة الحقيقية لارتفاع الاسعار ، لذلك قرر الاتحاد العمالي العام احتساب

معدلات تثقيل جديدة لابواب الانفاق عن طريق دراسة جديدة لمصروف الاسرة في لبنان .

ان ابواب الانفاق المعتمدة (٢٧٢ بابا) والتي سيعطى كل منها معدل تثقيل ، كانت شاملة الى حد كبير . ولقد قسمت هذه الابواب الى تسعة أبواب رئيسية هي : المواد الغذائية ، الملابس ، السكن، العناية الطبية والدواء ، التعليم ، النقل ، التسلية والترفيه ، العناية الشخصية ونفقات مختلفة . كما قسم كل باب رئيسي الى مجموعات، وبلغ عدد المجموعات في جميع الابواب اثنين وخمسين مجموعة . ويمكن القول اننا حاولنا في جميع هذه التقسيمات ، وقدر الامكان ، المحافظة على مبدأ التجانس : تجانس السلع في كل باب وتجانس الابواب في كل مجموعة .

٢ ــ دراسة بنية انفاق الاسرة في لبنان والعوامل المؤثرة فيها

ان الاتحاد العمالي العام وان كان يمثل الاجراء بصفتهم منتجين، انما يسعى في عمله الى الاهتمام بشؤونهم كمستهلكين أيضا . فمن جهة هناك علاقة جدلية بين الحياة في العمل والحياة خارجه : فكما ان شروط العمل والاجور تؤثر تأثيرا مباشرا على تصرف الاجراء كمستهلكين ، كذلك أيضا تنعكس الظروف المعيشية للاجراء كمستهلكين (في سكنهم وانفاقهم في مختلف المجالات) على نشاطهم وانتاجيتهم ومواقفهم في عملهم. من جهة ثانية ، لقد تبين من الدراسات والملاحظات ان الفروقات بين الطبقات أو بين الشرائح الاجتماعية انما تظهر وتعاش اكثر في حال الاستهلاك وليس الانتاج وبالتالي ان العمل على ازالة هذه الفروقات أو على الاقل التخفيف من حدتها ــ وهي اولى مهمات الاتحاد العمالي العام ــ لا يمكن أن يتم دون اعطاء الاهمية الكافية لمشكلات الانفاق والاستهلاك . أخيرا وفي بلد

مثل لبنان حيث تشكل فيه السلع المستوردة نسبة عالية من استهلاك الاسر وحيث ينعكس هذا الواقع سلبا على الانتاج المحلي وبالتالي على المستوى المعيشي عند الاجراء ، وخاصة في ايامنا هذه ، تبرز الحاجة الى دراسة معمقة للاستهلاك في لبنان بهدف ارشاد المستهلك وترشيد الاستهلاك مما سوف ينعكس ايجابا على الاجراء في عملهم الانتاجي وفي معيشتهم في آن .

في دراستنا لانفاق الاسرة ركزنا على معرفة « بنية » الانفاق اي طريقة توزيع مصروف الاسرة على مختلف أبواب الانفاق والموقع الذي يحتله كل باب في هذه البنية . كما انه بالامكان ــ اذا اردنا ــ عدم الاكتفاء بدراسة بنية الانفاق بل التطرق ايضا الى « أنواع » السلع المستهلكة (لحم ، حليب ، سيارة ، كتب ، سرير ، الخ ..). لكن بالمقابل ، لم يتسن لنا جمع معلومات حول « نوعية » أو صنف السلع المستهلكة (اسم الحليب أو السيارة مثلا) وان كان باستطاعتنا جمع بعض هذه المعلومات بالنسبة للسلع الغذائية المتوافرة في دفاتر الحسابات التي ملأتها الاسر .

سوف نستعين ، في تحليلنا لبنية الانفاق ، ببعض المتغيرات التفسيرية التي توافرت لنا معلومات دقيقة عنها بواسطة الاستمارة. وقد تم اختيار المتغيرات استنادا الى الفرضيات التي استخرجناها من الدراسات المتعددة حول الموضوع ، وكذلك استنادا الى ملاحظاتنا الخاصة في المجتمع اللبناني والى فهمنا لبنياته . ويمكننا القول بشكل عام اننا في اختيارنا للمتغيرات التفسيرية انتهجنا نهج علم الاجتماع الاقتصادي اذ أعطينا ، متأثرين بالتيار الذي اطلقه Halbwachs في مجال دراسة ميزانية الاسرة ، الاهمية الكبرى للعوامل السوسيولوجية في تفسير ظاهرة الانفاق (من بين هذه المتغيرات : الفئة الاجتماعية ــ المهنية ، الطبقة الاجتماعية ، الدخل ، فئات

المصروف ، منطقة السكن ، مكان الولادة ، المستوى التعليمي ، اتخاذ القرارات داخل الاسر ، حجم الاسرة ، وغيرها) .

اخيرا لن نكتفي في هذه الدراسة بتحليل بنية الانفاق العام للاسرة بل سندرس أيضا وكمواضيع مستقلة نسبيا : بنية الانفاق على السكن وعلى الغذاء وعلى الصحة وعلى التعليم وعلى النقل وعلى اللباس وعلى التسلية والترفيه . اي اننا بالاضافة ، مثلا ، لمقارنتنا للانفاق العام عند اسر العمال وعند اسر الفئات الاخرى بهدف معرفة من ينفق نسبيا أكثر على الغذاء ، سوف نحاول ايضا اجراء مقارنة بالنسبة لبنية الانفاق على الغذاء .

٣ ــ دراسة مواضيع متصلة بموضوع الانفاق : الدخل ، عادات الانفاق ، اتخاذ القرارات داخل الاسرة ، المؤونة ، آراء الاسر حول الميزانية

هناك مواضيع عديدة متصلة بموضوع الانفاق ، وهي مواضيع لها ايضا اهميتها الخاصة ويمكن بالتالي دراستها كمواضيع مستقلة. من هذه المواضيع : الدخل ، اتخاذ القرارات داخل الاسرة (ولا سيما القرارات ذات الانعكاسات الاقتصادية) ، عادات الانفاق (من اين تشتري الاسرة ونسبة النزول الى السوق اسبوعيا) ، المؤونة المنزلية ، بعض آراء الاسر حول الموازنة . مثلها مثل ظاهرة الانفاق، سوف تدرس هذه المواضيع في علاقتها بمتغيرات تفسيرية متعددة (الفئة المهنية الاجتماعية ، الطبقة الاجتماعية ، منطقة السكن ، حجم الاسرة ، المستوى التعليمي وغيرها ..) . وبعد دراسة هذه المواضيع كل على حدة يمكن جمع النتائج المختلفة وتنسيقها بشكل يساعد على فهم افضل واعمق لظاهرة الانفاق .

٤ ــ دراسة لبعض الاوضاع المعيشية للاسرة في لبنان

لا شك ان دراسة مصروف الاسرة تعطي فكرة عن الاوضاع المعيشية للاسرة في لبنان . لكن من المهم ايضا أن نعمق معرفتنا بشروط العيش بشكل عام وليس بحجم المصاريف فقط . ونعني هنا بشروط العيش الواقع المعيشي بكل جوانبه المهنية والسكنية والعائلية والجغرافية . وكلها امور تدخل في صلب اهتمامات الاتحاد العمالي العام .

ومن الاوضاع المعيشية التي سنحاول درسها وتحليلها بربطها بعوامل ومتغيرات اخرى تلك الاتية : الوضع المهني ، الانتماء بحسب الطبقة الاجتماعية ، الانتماء المناطقي بحسب مكان الولادة ، الوضع التعليمي ، الوضع السكني ، الوضع العائلي وبنية الاسرة .

من المفيد، في نهاية عرضنا للاهداف الرئيسية لدراسة « ميزانية الاسرة في لبنان ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦ » ، ابداء الملاحظتين الآتيتين :

اولا : ان هذه الدراسة هي في الواقع دراسة اجتماعية ــ اقتصادية للاوضاع المعيشية للاسرة في لبنان . وهي بالتالي ، وللمقارنة البناءة والعلمية فقط ، تختلف بهذه الصفة ، اي من حيث مضمونها واهدافها ومن حيث منهجيتها التحليلية للمعطيات عن دراسة الاحصاء المركزي التي اجريت سنة ١٩٦٦ والتي تعتبر السابقة الاولى والاساسية لدراستنا . فهذه الدراسة الاخيرة هدفت الى وضع الاسس اللازمة لاحتساب ارقام قياسية لاكلاف المعيشة وتحديد هذه الاكلاف بالنسبة الى مختلف فئات الدخل ، والى تحديد مرونة الطلب على مختلف السلع والخدمات بالنسبة للدخل والانفاق ، وذلك لتقدير التغيير النسبي الذي يطرأ على طلب السلع بسبب زيادة نسبية في الدخل أو في مجموع المصروف . كما انها اكتفت في مجال تحليلها للمعطيات وفي اغلب الاحيان ، بالعرض الاحصائي للنتائج

دون اللجوء الا نادرا الى التحليل الاجتماعي — الاقتصادي لظاهرة الانفاق معتمدة في ذلك اساسا على متغير رئيسي ووحيد هو « فئات المصروف السنوي » .

أما الملاحظة الثانية فهي انـــه بالامكان استخراج ودراسة مواضيع اخرى لم نلحظها في عرضنا لاهداف الدراسة . هـــذه المواضيع يمكن استنتاجها من خلال قراءتنا لاستمارة الدراسة والتي سنعرض لاقسامها ومضمونها في جزء اخر من هذه المقدمة .

ثانيا : اطار الدراسة وتقنيات البحث

١ — الوحدة الاحصائية : الاسرة

ان هدف الدراسة هو الذي يحدد الوحدة الاحصائية . فاذا كان الهدف هو دراسة المواقف النقابية عند الاجراء ، تكون الوحدة الاحصائية « الفرد الاجير » . واذا كانت الدراسة تهدف الـــى تحليل العلاقات الزوجية فتتحدد الوحدة الاحصائية « بالعائلـــة النووية » . أما اذا كان الهدف دراسة الانفاق « فالاسرة » هـــي الوحدة الاحصائية الفضلى اذ أن الانفاق بشكل عام يتعلق بتصرف الاسرة ككـــل لا بتصرف الفرد والكثير مـــن النفقات تخص الاسرة كمجموعة واحدة .

بعض التعاريف المعطاة لمفهوم الاسرة ركزت على اعتبار الاسرة « وحدة انفاقية مسؤولة يشترك افرادها في المأكل والمسكن علـــى الاقل » . لكن عند تطبيق هذا المفهوم في التحقيقات حول ميزانية الاسرة كان يلحق التعاريف بعض الاستثناءات . فيعتبر التلامذة الداخليون ، أو مجندو خدمة العلم ، أفرادا في الاسرة بالرغم من كونهم لا يشتركون « في المأكـــل والمسكن » مع افرادها . هـــذه

الاستثناءات وغيرها تجعلنا نفضل التعريف الذي تقدمه منشورات الامم المتحدة وهو ان الاسرة هي « فرد أو افراد يقومون بترتيبات ، كل بمفرده او جماعيا ، من اجل أن يوفروا لانفسهم الغذاء أو حاجات اخرى اساسية للعيش » هذا التعريف والذي يعتبر هو ايضا الاسرة وحدة انفاقية (كما يفهم من مضمونه) لكن دون أن يركز على عنصر السكن تحت سقف واحد ، يستوعب الاستثناءات التي تلحظهـــا التعريفات الاخرى .

يمكننا القول ان تعريفنا للاسرة وكما طبقناه ميدانيا ، يتناسب مع تعريف الامم المتحدة . فاعتبرنا ان الاسرة تتألف من « جميـــع الافراد المقيمين عادة في المسكن بمن فيهم بعض افراد الاسرة الغائبين مؤقتا » .

وقد عنينا بأفراد الاسرة الغائبين ، المسافرين مؤقتا من اجل العمل والدراسة وكذلك الموجودين في مدرسة داخلية . ذلك ان هؤلاء يعتبرون مشاركون في هذه « الوحدة الانفاقية » حتـــى في فتـــرة غيابهم . كما اننا اعتبرنا الخدم الذين يسكنون مع الاسرة افرادا فيها ، لكننا وللاسباب نفسها نعتبر الاشخاص العابرين أو المهاجرين او المقيمين في غرف مستقلة داخل المسكن أفرادا في الاسرة .

اذن وحسب تعريفنا المستند الى تعريف الامم المتحدة ، تكونت الاسر التي شملها التحقيق من اشخاص تربط بينهم صلات القرابة كالعائلة او من اشخاص لا تربط بينهم تلك الصلات كمجموعة مـــن الطلاب او من العمال او من الموظفين . المهم ، وهذا هو الاساسي في تعريفنا ، ان يشكل افراد الاسرة « وحدة انفاقية مستقلة » .

اخيرا ولما كانت الوحدة الاحصائية في دراستنا هي الاسرة ، فلقد اتفق مبدئيا على اجراء المقابلات مع جميع افرادها من اجـــل جمع معلومات حول انفاقهم جميعا .

٢ ــ مجال البحث وطرق اختيار العينة

ان الطرق المعتمدة في اختيار عينة عشوائية لاجراء الدراسات الميدانية كثيرة ومتعددة . نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : العينة البسيطة Echantillon Elémentaire ، العينة المنتظمة Echantillon Systématique ، العينة العنقودية Echantillon en Grappe ، العينة مع احتمالات غير متساوية Echantillon à probabilités inégales . العينة ذات المعاينة على عدة مستويات Echantillon à plusieurs degrés حيث تدمج مجموعة من الطرق الاخرى في عملية اختيار العينة .

لقد وجدنا من الانسب اعتماد الطريقة الاخيرة : العينة ذات المعاينة على عدة مستويات . ذلك ان لهذه الطريقة ميزات وخصائص عدة نذكر منها : اختصار الوقت اللازم لتنفيذ التحقيق الميداني (حصر العينة في مناطق جغرافية معينة مختارة بطريقة عشوائية وكما سنرى لاحقا) ، اختصار اسس المعاينة اذ لسنا بحاجة مع هذه الطريقة الى وجود لائحة مفصلة باسماء افراد المجتمع الاحصائي .

وقد تم بناء قاعدة المعاينة العشوائية وفق تقنية المعاينة الثنائية المستوى :

أ ــ غير المجزاة ، ضمن مدينة بيروت .

ب ــ المجزاة ، ضمن مناطق ضواحي بيروت

وقد تمت الخطوات العملية وفق المراحل الآتية :

تم تحديد منطقة الدراسة بمدينة بيروت وضواحيها القريبة بدءا من الضبيه شمالا حتى نهاية حي السلم والاوزاعي جنوبا . وعلى امتداد خط جغرافي يتراوح علوه بين ١٥٠ و ٢٠٠ مترا شرقا . وقد

استثنيت من هذه المنطقة المخيمات والمناطق شبه المهجورة وشبه المدمرة والمدمرة .

وقد قسمت منطقة الدراسة الى قطاعات ثلاثة رئيسية هي :

١ ــ مدينة بيروت التي قسمت ، بدورها، الى قطاعين فرعيين شرقا وغربا .

٢ ــ الضواحي الشمالية الشرقية لبيروت وتشمل المنطقة الممتدة من حدود بيروت الشرقية (طريق نهر بيروت) الى الحدث وبعبدا جنوبا مرورا بفرن الشباك وعين الرمانة ، الى الضبيه شمالا .

٣ ــ الضواحي الجنوبية لبيروت وتشمل منطقة الشياح ، حارة حريك الى الاوزاعي وحي السلم جنوبا وحدود بيروت شمالا .

٣ ــ تجزئة قطاعات الدراسة في بيروت وضواحيها

لقد اعتمدت منهجية بناء قاعدة المعاينة العشوائية في مستواها الاول وحدات جغرافية (او جزر جغرافية) (١) . ونظرا لوجود مساحات مبنية واخرى خالية من البناء ، في ضواحي بيروت خصوصا، فقد تقرر :

١ ــ تجزئة ضاحية بيروت الشمالية الشرقية الى جزاين :

* اولهما مبني عموما وقد بلغ عدد جزره الجغرافية ١٦٦ جزيرة
* وثانيهما فارغ او ذو كثافة بناء محدودة وقد بلغ عدد جزره الجغرافية ٨٣ جزيرة

المجموع : ٢٤٩ جزيرة

(١) : تم رسم حدود الجزر بعد الرجوع الى احصاءات سابقة والى خرائط بين كثافة السكان وشرعية الابنية ...

٢ ــ تجزئة ضاحية بيروت الجنوبية الى اجزاء ثلاثة :

* اولاها مبني وفق القواعد والقوانين المرعية الاجراء وقد بلغ عدد جزره الجغرافية ٧٢ جزيرة
* وثانيها مبني بشكل غير قانوني (على اختلاف النوع) وقد بلغ عدد جزره الجغرافية ٣٥ جزيرة
* وثالثها غير مبني عموما ، وقد بلغ عدد جزره الجغرافية ٣٤ جزيرة

المجموع : ١٤١ جزيرة

* اما مدينة بيروت فاعتبرت من نمط واحد ، مبني ، وقد بلغ مجموع عدد جزرها الجغرافية ١٦٩ جزيرة
* وقد بلغ المجموع العام لعدد الجزر الجغرافية في كافة قطاعات منطقة الدراسة ٥٥٩ جزيرة

٤ ــ الاختيار العشوائي لوحدات عينة المستوى الاول من مستويي المعاينة :

ان طريقة المعاينة الثنائية المستوى ، تتطلب اختيار عينة من وحدات المستوى الاول (الجزر الجغرافية) وفق نسبة معاينة محددة $\frac{1}{K_1}$ علما ان نسبة المعاينة النهائية $\frac{1}{K}$ تساوي $\frac{1}{K_1} \times \frac{1}{K_2} = \frac{1}{K}$

حيث $\frac{1}{K_2}$ هي نسبة المعاينة في المستوى الثاني من مستويات المعاينة .

وقد تم تحديد نسبة المعاينة في المستوى الاول بحدود ١٥/١ تقريبا اي ٦،٦٧٪ وتحددت النسب الفعلية في كل قطاع جغرافي من قطاعات الدراسة كالتالي :

مدينة بيروت :
١١ جزيرة من اصل ١٦٩ اي بنسبة : ٦،٥١

الضواحي الشرقية :
١٦ جزيرة من اصل ٢٤٩ اي بنسبة : ٦،٤٣٪

الضواحي الجنوبية :
٩ جزر من اصل ١٤١ اي بنسبة : ٦،٣٨٪

وتم تحديد مواقع الجزر ــ العينة على الخرائط الاجمالية تمهيدا لتنفيذ تعداد الابنية في كل جزيرة من الجزر المعنية .

٥ ــ تعداد الابنية في كل جزيرة جغرافية من جزر عينة المستوى الاول :

تم التعداد الميداني للابنية ، في كل جزيرة جغرافية من جزر عينة المستوى الاول ، بالاستعانة بخريطة جغرافية تحدد الجزيرة ، من جهة ، وبطاقة تعداد تحتوي على المعلومات الاتية ، حول البناء من جهة ثانية :

ــ رقم البناء على الخريطة المرفقة .
ــ اسم الشارع الذي يقع فيه البناء .
ــ اسم البناء كما هو متعارف عليه .

ـ واقع المبنى (منشأ او قيد الانشاء) .

ـ واقع تضرر المبنى (سليم / متضرر جزئيا / مدمر كليا) .

ـ وجود أو عدم وجود طوابق دون الارضي .

ـ عدد الطوابق (أرضي وما فوق) التي يحتوي عليها المبنى.

ـ عدد المحلات والمخازن في الطابق الارضي وما دون .

ـ عدد الشقق الاجمالي دون المحلات والمخازن المشار اليها في المعلومة السابقة .

ـ عدد الشقق المأهولة بأسر ، في المبنى .

وتهدف المعلومات المشار اليها الى التعرف الاولي على خصائص المباني من جزر عينة المستوى الاول ، وبخاصة عدد الاسر الموجودة في مباني الجزر العينة تمهيدا لـ :

١ ـ تحديد نسبة معاينة المستوى الثاني من مستويات المعاينة .

٢ ـ الاختيار الفعلي لعناصر عينة المستوى الثاني (الاسر المطلوب اجراء مقابلات معها) وكانت نتيجة اجراء التعداد في الجزر ـ العينة كالاتي :

* مدينة بيروت	: ١٥٢٣ بناء و	٨٨١٦ شقة مأهولة
الضواحي الشرقية	: ١٥٨٨ بناء و	٧٧٣٣ شقة مأهولة
الضواحي الجنوبية	: ١٤٥٦ بناء و	٥٢٩٥ شقة مأهولة
كامل منطقة الدراسة	٤٥٦٧ بناء و	٢١٨٤٤ شقة مأهولة

٦ ـ الاختيار الفعلي لعناصر عينة المستوى الثاني (الاسر المطلوب اجراء مقابلات معها) :

ان نسبة المعاينة في دراسات ميزانية الاسرة تكون عادة في حدود الـ ١/٢٠٠٠ وقد تصل احيانا الى ١/٥٠٠٠ . لكننا راينا انه من الضروري في دراستنا هذه رفع نسبة المعاينة الى حدود الـ ١/١٥٠ وذلك للاسباب الاتية :

١ ـ لما كانت الاسرة اللبنانية غير معتادة على هكذا نوع من التحقيقات ، فقد قررنا التعويض عن نسبة الرفض (عدم تجاوب الاسرة) المحتملة برفع نسبة المعاينة .

٢ ـ عدم تجانس المجتمع الاحصائي المدروس وسعينا لتمثيل كل الفئات الاجتماعية في العينة .

اذن كانت نسبة المعاينة في المستوى الثاني في اختيار العينة ١/١٠ اذ ان ١/١٥٠ تساوي ١/١٥ × ١/١٠ . وقد توزعت العينة على القطاعات الثلاثة الرئيسية على الشكل الاتي :

مدينة بيروت	: ٨٨٤ اسرة
الضواحي الشرقية	: ٧٧٨ اسرة
الضواحي الجنوبية	: ٥٣٠ اسرة
المجموع	: ٢١٩٢

اما اختيار الاسر فقد تم وفق طريقة السحب العشوائي المنتظم كالاتي :

١ ـ تم سحب رقم عشوائي بين ١ و ١٠ ، وقد حصلنا بنتيجة السحب على الرقم ٣ .

٢ ـ تم اعتماد الشقق المأهولة بأسر ، ذات الارقام ٣ / ١٣ / ٢٣ / الخ في كل جزيرة جغرافية من جزر الدراسة ومن خلال اعتماد المسار الذي تم لدى اجراء تعداد الابنية .

٧ ــ تقنيات البحث أو أساليب التحقيق

لقد اعتمدت تاريخيا ثلاثة اساليب اساسية في جمع المعلومات حول ميزانيات الاسر : الطريقة المونوغرافية ، الاستمارة ودفتر الحسابات .

الطريقة المونوغرافية والتي ارتبطت باسم Le play وتلاميذه لم تعد تستعمل ولا سيما بعدما راحت تشمل التحقيقات عينات كبيرة الحجم .

أما الاستمارة فقد أصبحت الاسلوب الاساسي في جمع المعلومات حول ميزانية الاسرة وخاصة في المجتمعات النامية . لكن وعلى رغم ان هذا الاسلوب يستفيد من التقدم الكبير النظري والتطبيقي الذي رافق نمو وانتشار منهجية التحقيق بواسطة الاستمارة بشكل عام ، فانه يبقى يشكو بعض المساوىء فيما يختص باستعماله في جمع معلومات حول الانفاق . ففي الاستمارة لا يمكن للفترة الزمنية التي تشملها الاسئلة حول المصاريف التي تتكرر عادة ، الا ان تكون قصيرة وذلك لصعوبة تذكر المصاريف المدفوعة منذ مدة طويلة .

الاسلوب الاخير المستعمل هو دفتر الحسابات والذي تملأه الاسرة بنفسها وتدون فيه كل ما تنفقه يوميا . لهذا الاسلوب حسناته لناحية دقة المعلومات التي يجمعها ولناحية تخفيض مصاريف التحقيق ولا سيما على المحققين . بالمقابل لا يمكن استعمال دفاتر الحسابات من قبل اسر لا تحسن الكتابة والقراءة .

في الكثير من الدراسات حول ميزانية الاسرة استعملت الاستمارة ومعها دفتر الحسابات . فقد تم جمع الدخل والمصاريف الشهرية والفصلية والسنوية بواسطة الاستمارة بينما ترك لدفتر الحسابات مسألة جمع المصاريف اليومية . وهذا ما فعلناه نحن ايضا في دراستنا هذه وما سنعرضه بالتفصيل لاحقا .

٨ ــ الاستمارة :

١ ــ اقسام الاستمارة وما تحتويه

قسمت الاستمارة على عدة اقسام متجانسة بحيث يتناول كل قسم لموضوع معين .

تبدا الاستمارة بجمع بعض المعلومات حول عنوان الاسرة (القطاع والقضاء والجزيرة الخ ..) وبعض المعلومات العامة عن افراد الاسرة (درجة القرابة مع رب الاسرة ، الجنس ، سنة الولادة، الجنسية ، الحالة الزوجية ، الوضع التعليمي ، الخ ..) وعن عملهم (الوضع المهني ، اسباب التوقف عن العمل ، المهنة الاساسية والمهنة الثانوية ، الرغبة بتغيير العمل ، اخر مهنة ممارسة ، الوضع في المهنة ، قطاع العمل ، مدة العمل والوقت اللازم للانتقال من والى العمل) ثم بعض المعلومات عن رب وربة الاسرة وعن والديهما ، مكان الولادة لرب الاسرة ، المهن الرئيسية التي مارسها او مارستها والد ووالدة رب وربة الاسرة .

قسمنا الاستمارة الى اثني عشر قسما كالاتي :

القسم الاول تضمن اسئلة حول السكن : تاريخ او سبب انتقال الاسرة الى المسكن الحالي ومكان سكنها السابق ، خصائص المسكن (مساحة المسكن ، عدد الغرف ، الادوات الصحية الموجودة ، جهاز تسخين الماء ، انواع التدفئة ، النفقات على الماء والكهرباء والهاتف وخدمات المسكن المشتركة والغاز والمازوت والكاز) ، اشغال المسكن الحالي (الشكل القانوني للاشغال : ملك ، ايجار ، مجانا ، بالتراضي ، او سبب التهجير ، نوع المسكن المستأجر : فارغ ، مفروش ، في فندق ، النفقات المدفوعة على شراء المسكن او على الايجار وعلى التصليحات وعلى الضرائب والرسوم البلدية) اشغال المسكن الثانوي (الشكل القانوني للاشغال ، النفقات المدفوعة على الايجار وعلى الكهرباء والماء والناطور والتدفئة والتصليحات الخ ...) .

القسم الثالث خصص لاثاث المنزل الداخلي وأجهزة المطبخ والتدفئة والسلع الكهربائية المعمرة والصغيرة وادوات الترفيه السمعية والبصرية الصغيرة . سئلت الاسرة اذا كانت هذه السلع موجودة في المنزل واذا كانت قد اشترتها خلال الـ ١٢ شهراً الماضية وبالتالي ما هو ثمنها وما هي القيمة المدفوعة خلال هذه الفترة وكذلك ما هي القيمة المدفوعة على تصليح هذه الادوات المنزلية .

القسم الرابع خصص للملابس والبياض : النفقات المدفوعة عند كل من النساء والرجال والاولاد على الملابس والبياض .

القسم الخامس خصص لدراسة عادات شراء المواد الغذائية والسلع الجارية الاستعمال : الامكنة الرئيسية التي تشتري منها الاسرة المواد الغذائية والسلع الجارية الاستعمال والفواكه والخضار ونسبة النزول الى السوق .

القسم السادس خصص للمؤونة السنوية او الموسمية او الشهرية : المواد الاستهلاكية التي تشتريها الاسرة للمؤونة والنفقات المدفوعة عليها وكذلك المواد الاستهلاكية المستعملة للمؤونة والتي هي من انتاج الاسرة .

القسم السابع تضمن أسئلة حول الخدمات المنزلية ورعاية الاطفال : الاشخاص الذين يعملون لصالح الاسرة (سائق ، خادم ، طاهي الخ ...) واجورهم وكذلك النفقات المدفوعة بدل حضانة ورعاية الاطفال .

القسم الثامن خصص للنفقات التعاقدية او الطارئة : التعليم (النفقات المدفوعة على رسوم التسجيل والاقساط والكتب والدروس الخصوصية وعلى الشنط والمراويل والنشاطات الرياضية والثقافية في المدرسة الخ ...) التأمين (النفقات المدفوعة كتأمينات على الافراد) السياحية (النفقات المدفوعة على السياحة داخل لبنان وخارجه) الصحة (النفقات المدفوعة على الاستشفاء والتوليد وكبدل لاجرة طبيب أسنان وتحاليل المختبرات وعلى شراء نظارات وادوات

طبية) التسلية والترفيه (النفقات المدفوعة على الرياضة وفي الاندية والمسابح) المجوهرات (النفقات المدفوعة على شراء مجوهرات) المعاملات القضائية (مصاريف قضائية) الهدايا (النفقات المدفوعة على شراء الهدايا من زهور وغيرها) .

القسم التاسع تناول مسألة اتخاذ القرارات داخل الاسرة : من يتخذ القرار النهائي بالنسبة لاختيار المسكن وشراء التجهيزات المعمرة للمنزل والمشتريات الشهرية العادية والمسائل المتعلقة بالاولاد والقرار المتعلق بعمل المراة والحفلات والولائم في المنزل . وكذلك من يقوم بادارة الانفاق وبالتسويق اليومي والتصليحات العادية في المنزل .

القسم العاشر تناول موارد الاسرة من مختلف مصادرها . من العمل وايجار العقارات واستثمار الاراضي الزراعية وبيع الاراضي والعقارات وكذلك من فوائد الاسهم والسندات وغيرها ومن الحوالات من الخارج والاعانات والهبات والارباح الاخرى المتفرقة وغيرها من المصادر .

القسم الحادي عشر تضمن اسئلة حول بعض أعمال ومواقف وآراء الاسرة في ما يختص بالانفاق والموازنة : من يساهم في الانفاق ؟ هل تتمكن الاسرة من التوفيق بين دخلها وانفاقها ؟ هل تقدّر الاسرة ما سوف تنفقه او هل تبدأ بتقدير بعض النفقات على سلع معينة ؟ ما هي الحاجة التي تشكل العبء الاكبر على دخل الاسرة ؟ ما هي السلع والحاجات التي تقوم الاسرة في الوقت الحاضر بتقليل الانفاق عليها ؟ ماذا تفعل الاسرة في حال لم تتمكن من تأمين حاجات معينة ؟ ما اكثر ما تحتاجه الاسرة اليوم ولا تستطيع الحصول عليه ؟

القسم الثاني عشر والاخير خصص لمراقبة المعلومات الواردة في دفتر الحسابات ، وقد كان هناك بعض الاسئلة يوجهها المحقق الى الاسرة للتأكد من صحة ودقة المعلومات التي دونها في دفتر الحسابات من أجل تصحيحها معها في حال لزم الامر .

ب ــ حول بعض المفاهيم الاساسية الواردة في الاستمارة

وردت في الاستمارة بعض المفاهيم التي نعتبرها اساسية لفهم مضمون وابعاد الدراسة التي نقوم بها . لذا وجب توضيحها وتعريفها كالاتي :

ب١ : الانفاق : تعريفه : يشمل انفاق الاسرة مبدئيا جميع مصاريف الاسرة في فترة زمنية معينة (١) النفقات على شراء السلع الغذائية وغيرها . النفقات على الطعام خارج المنزل . النفقات المدفوعة كبدل للخدمات المختلفة (الايجار ، النقل ، التعليم ، الطبابة الخ ...) الضرائب والرسوم المختلفة (على السكن والسيارة الخ ...) الاقساط التي تدفعها الاسرة لشراء سلع استهلاكية معمرة . كما يشمل السلع التي تنتجها الاسرة او المأخوذة من محل تجاري يخص الاسرة .

بالمقابل لا يشمل انفاق الاسرة النفقات المدفوعة على شراء السلع والخدمات المستخدمة في الانتاج ، او تلك المدفوعة بهدف الاستثمار او القمار . كما انه ، ولصعوبات عملية ، لم يشمل تعريفنا للانفاق القيمة التأجيرية للمساكن التي يسكنها اصحابها (لصعوبة تقدير القيمة بواسطة التحقيقات) ولا للنفقات على المسكن السنوي والتعليم خارج لبنان (لصعوبة مراقبة تطور حجم هذه النفقات وبالتالي عدم امكانية استعمالها في احتساب مؤشر غلاء المعيشة) .

ب٢ ــ الفترة الزمنية التي تشملها الاسئلة حول النفقات

عندما تستعمل الاستمارة كوسيلة لجمع معلومات حول انفاق الاسرة ، من المهم جدا تحديد الفترة الزمنية ، لكل نوع من الانفاق

(١) : لقد اعتمدنا في احتساب الانفاق على المعلومات الواردة في الاستمارة وفي دفتر الحسابات . ولما كان بعض الانفاق يتكرر في الاستمارة وفي دفتر الحسابات ، كنا نعتمد فقط على المعلومات الواردة في الاستمارة اذ انه بهذه الطريقة يأتي حساب الانفاق اكثر دقة لان ذلك عائد لفترة زمنية اكبر . اما بالنسبة لاحتساب مجموع الانفاق فقد تم تحويل كل النفقات الى انفاق سنوي .

بدقة وتأن . فاذا كانت الفترة قصيرة جدا ، قليل من المشتريات قد يقع في هذه الفترة وبالتالي قد يعكس تعميم الحسابات على سنة كاملة خطأ في اساس تحديد الفترة . اما اذا كانت الفترة طويلة ، فمن المحتمل ان تقع في اخطاء اخرى ناتجة عن صعوبة تذكر النفقات . كقاعدة عامة ، يجب اعتماد الفترات الاطول للنفقات التي لا تتكرر سنويا او النادرة (شراء السلع المعمرة ، الاستشفاء) ، والفترات الاقصر للنفقات التي تتكرر بانتظام (الملابس والامتعة الشخصية والمحروقات المنزلية وعلى السيارة الخ ...) أما بالنسبة للنفقات التي لا يمكن تحديد فتراتها مسبقا فيترك للاسرة مسألة تحديد الفترة (الكهرباء والهاتف مثلا) . طبعا لم نذكر هنا المشتريات اليومية الغذائية.وغيرها ، لان المعلومات حولها لم تجمع بواسطة الاستمارة بل بواسطة دفاتر الحسابات ولمدة اسبوع .

لكن يجب الاشارة الى ان هذه القاعدة العامة والتي ذكرناها اعلاه يمكن ان تختلف نتائج تطبيقها من مجتمع الى اخر او في مجتمع واحد في فترات تاريخية مختلفة ، او من فئة اجتماعية ــ اقتصادية الى اخرى . النفقات التي تتكرر في مجتمع معين قد تكون نادرة في مجتمع اخر بحكم تاثير البنى والعادات الاجتماعية والاقتصادية في كل منهما . هذا ما قد يحصل ايضا في مجتمع واحد ، اذ تصبح النفقات التي تتكرر عادة ، ومع مرور الزمن وتغير البنى الاقتصادية والاجتماعية ، نفقات نادرة او ظرفية . كذلك يمكن ملاحظة هذه الظاهرة بمقارنة الانفاق عند الفئات الاجتماعية ــ الاقتصادية (الانفاق على الملابس مثلا ، قد يتكرر عند الفئات الميسورة وقد يكون نادرا جدا عند الفئات المعوزة) .

اذن ان الفترات الزمنية التي تشملها الاسئلة حول الانفاق قد تختلف من بلد الى اخر وقد تتغير عبر الزمن في بلد معين كما انها يجب ان تكون متناسبة ، قدر الامكان ، مع عادات مختلف الفئات الاجتماعية ــ الاقتصادية التي يشملها البحث (اذ انه من الصعب تحديد فترات زمنية خاصة بكل فئة اجتماعية ــ اقتصادية) . ولعل افضل طريقة لتحديد الفترات الزمنية على اسس موضوعية وعلمية

هو اجراء دراسة ـــ تسبق دراسة ميزانية الاسرة ـــ مع عينات صغيرة من كل من الفئات الاجتماعية ـــ الاقتصادية ، يكون الهدف منها معرفة دورية وانتظام مختلف أبواب الانفاق وذلك بمراقبة المصروف لمدة سنة . وفي حال تعذر اجراء مثل هذه الدراسة ، تترك مسألة تقدير الفترات الى ملاحظات وتقديرات الباحثين .

ان الفترات الزمنية التي اعتمدناها في دراساتنا والواردة في الاستمارة هي الاتية : شهر للمحروقات من غاز وكاز وغيرها ، وتصليح السيارة مع الزيت والغسيل والتشحيم والخدمات المنزلية ورعاية الاطفال والهدايا ، ثلاثة أشهر للملابس والبياض وتحاليل المختبرات واجرة طبيب الاسنان ونظارات وادوات طبية ، اثنا عشر شهرا للاستشفاء والتوليد والماء وشراء مسكن ، وايجار وصيانة وتصليحات في المنزل وضرائب ورسوم بلدية وميكانيك السيارة وشراء السيارة والسلع المعمرة ، نفقات التعليم والتأمين والسياحة والتسلية والترفيه والمصاريف القضائية والمجوهرات ، وفترة غير محددة تحددها الاسر للكهرباء والهاتف وخدمات المنزل والمؤونة .

ب٣ ـــ الدخل

يشمل دخل الاسرة الدخل الصافي لجميع أفراد الاسرة المكتسبين من مهنهم الرئيسية والثانوية بما فيه التعويضات العائلية وبدل الساعات الاضافية وذلك خلال العام الذي يسبق استجواب الاسرة . كما يشمل الدخل الصافي من جميع المصادر الاخرى والتي ذكرناها في عرضنا لاقسام الاستمارة . ولا يشمل الدخل القيمة التأجيرية المقدرة للمنزل الذي تسكنه وتملكه الاسرة . كما انه لا يشمل التدفق النقدي من التركة أو الاستدانة أو التأمين والعطل والضرر .

ب٤ ـــ رب الاسرة

ما هي الضرورة العلمية لتعريف أو تحديد « رب الاسرة » في دراسة حول موازنة الاسرة ؟ السؤال لا يطرح عادة وكأن الباحثين

يعتبرون ان الجواب عليه معروف وبديهي . الا اننا نعتقد ، على العكس ، ان الجواب ليس معروفامن الجميع ، وهو وان كان كذلك، فلا بد من توضيحه لان هذا يساعد في اختيار التعريف المناسب وفي تحديد الانعكاسات العلمية لهذا التعريف .

عندما نقوم ببحث حول تصرف الفرد بشكل عام ، ولتفسير هذا التصرف ، نلجأ الى متغيرات سوسيولوجية مختلفة ولا سيما المتغيرات التي تشير الى المواصفات الاجتماعية للفرد : السن ، المستوى التعليمي ، الفئة المهنية الاجتماعية ، مكان السكن ، الخ ... اما عندما يتعلق الامر بتفسير تصرف الاسرة ككل فالامر يصبح أكثر صعوبة . اذ عندها لا يمكننا الكلام مثلا عن المستوى التعليمي للاسرة او عن فئتها المهنية ـــ الاجتماعية أو عن عمرها . لذلك كانت فكرة اختيار شخص من بين أفراد الاسرة يكون له الوزن الاكبر في تحديد تصرف الاسرة بشكل عام وبالتالي اعتبار المواصفات الاجتماعية لهذا الشخص متغيرات اساسية لتفسير تصرف الاسرة . من هنا أهمية تعريف رب الاسرة وأهمية مناقشة المواضيع المتصلة به فلكل هذا تأثير مباشر على مجمل تحليلنا اللاحق لتصرف الاسرة ولا سيما لانفاقها .

هذا الشخص ، صاحب « الوزن الاكبر » في تحديد تصرف الاسرة ، هو من نعنيه عندما نقول « رب الاسرة » او «راس الاسرة» (حسب الترجمة الحرفية عن الانكليزية Head of Household) او « رئيس الاسرة » (حسب الترجمة الحرفية عن الفرنسية Chef de ménage) لكن كيف نعرف من هو الشخص الذي له « الوزن الاكبر » ، كيف يمكن اختياره من بين باقي أفراد الاسرة ؟ التعاريف التي اعطيت لرب الاسرة حاولت ، في الواقع ، الاجابة على هذا السؤال ولو انها لم تعلن صراحة عن هذا الهدف . وعدم اعلانها عن ذلك هو من احد أهم الاسباب لفقدان المعيار الاساسي لتقييم التعاريف المعطاة ولمقارنتها .

ثلاثة تعاريف رئيسية لرب الاسرة : حسب التعريف الاول ، رب الاسرة هو « الشخص الذي يعرف برب الاسرة من قبل باقي

الاعضاء » . التعريف الثاني يعرّف رب الاسرة بالشخص الذي يملك السلطة والمسؤولية الرئيسيتين بالنسبة لشؤون الاسرة . أما بالنسبة للتعريف الثالث فرب الاسرة هو « المعيل الاقتصادي الاساسي » . ويجب الاشارة هنا الى أن بعض التعاريف تدمج التعاريف الثلاثة بتعريف واحد ويستدل منها ان التعريف الاول يؤدي « عادة » الى التعريف الثاني وان هذا الاخير يؤدي بدوره « وفي اغلب الاحيان » الى التعريف الثالث . لكن طبعا ان كلمتي « عادة » وفي « أغلب الاحيان » تبقيان على الفروقات بين التعاريف الثلاثة .

لقد اخترنا في دراستنا هذه التعريف الثالث اي ان « رب الاسرة هو المعيل الاقتصادي الاساسي للاسرة » . واضفنا : « وفي حال التساوي في المداخيل ، الاكبر سنا » .

ما هي مبررات هذا الاختيار ؟ لا شك ان في التعاريف الثلاثة جانب كبير من الصحة . فصاحب « الوزن الاكبر » في تحديد تصرف الاسرة معروف عادة من افراد الاسرة وهو يملك بشكل عام السلطة والمسؤولية الرئيسيتين فيما يختص بشؤون الاسرة كما انه عادة المعيل الاقتصادي الاساسي . لكن لكل تعريف مميزاته الخاصة ونواقصه . التعريف الاول يتميز بسهولة تحديد شخص رب الاسرة : يكفي لذلك ان نسأل افراد الاسرة عن الشخص الذي يعتبرونه « صاحب الوزن الاكبر في تحديد تصرف الاسرة ، وما علينا الا تسجيل الجواب . لكن فهم هذا السؤال قد يختلف من اسرة الى اخرى وتحديدنا بالتالي لرب الاسرة قد يبقى غامضا » : فبعض الاسر قد تشير الى الاكبر سنا والبعض الاخر الى صاحب السلطة أو صاحب الدخل الاكبر . اذن ان المفهوم في هذا التعريف يمكن أن يحمل مضامين عدة وهذه المضامين تبقى غير معروفة بالنسبة للباحث . ثم ان هذا التعريف يجعلنا نطرح السؤال التالي : هل ان قول افراد الاسرة بأن لهذا الشخص الوزن الاكبر في تحديد تصرف الاسرة يكفي لتأكيد واقع العلاقات داخل الاسرة ؟ هل نعتمد على « الاراء » في تحديد العلاقات السببية أم علينا اللجوء الى وسائل أكثر موضوعية (كالتجارب والاختبارات الاحصائية المبنية على نتائج التحقيقات

مثلا ؟) لا شك ان العلوم الاجتماعية تميل بوضوح الى اتباع النهج الثاني .

اما التعريف الثاني وعلى خلاف الاول ، فيصعب تطبيقه على الواقع . اذ أن تحديد من « يملك السلطة والمسؤولية الرئيسيتين بالنسبة لشؤون الاسرة » يفترض مسبقا تحديد العناصر التي يتألف منها مفهوم « شؤون الاسرة » واعطاء « وزن » « او ثقل » معين لكل عنصر أو « شأن » من اجل التمكن لاحقا من توزيع هذه السلطة وهذه المسؤولية على افراد الاسرة وتبيان الحائز على الحصة الكبرى . لكن بالمقابل يمتاز هذا التعريف بكونه اكثر اقناعا من التعريف الاول من حيث العلاقة السببية التي يفترضها بين « الذي يملك السلطة والمسؤولية الرئيسيتين في شؤون الاسرة » و « صاحب الوزن الاكبر في تحديد تصرف الاسرة » . فللسلطة والمسؤولية في الاسرة ، دون شك ، تأثير مباشر واكيد على تصرفها بشكل عام .

التعريف الثالث والذي اعتمدناه ، وعلى عكس التعريف الثاني ، ومثله مثل التعريف الاول ، هو في الواقع سهل التطبيق . فمن السهولة بمكان تحديد « المعيل الاساسي للاسرة » واعتباره رب الاسرة . لكن هذا التعريف يفترض ان « المعيل الاساسي » هو ايضا « صاحب الوزن الاكبر في تحديد تصرف الاسرة » وبالتالي يعطي دورا كبيرا للعامل الاقتصادي — المالي في تحديد تصرف الاسرة ، بالرغم انه من السهل تبيان عدم صحة هذا الافتراض في جميع الحالات (اذ يمكننا وفي بعض الاسر ملاحظة التأثير الاكبر مثلا للاب العاطل عن العمل على تصرف الاسرة مقارنة مع تأثير الابن صاحب المدخول الاكبر) الا ان احتمالات صحته تزيد عند دراسة التصرفات « الاقتصادية » ولا سيما الانفاق . كما انه بالامكان الملاحظة — وكما سبق واشرنا في مطلع هذا الجزء — ان صاحب السلطة والمسؤولية في الاسرة هو ايضا ، وفي اغلب الاحيان ، المعيل الاقتصادي الاساسي وصاحب الدخل الاكبر . وبالتالي يكتسب العامل الاقتصادي (المعيل الاقتصادي الاساسي) مدلولا سوسيولوجيا وانتربولوجيا

(صاحب السلطة والمسؤولية) وتصبح العلاقة السببية بينه وبين تصرف الاسرة أكثر واقعية .

٩ ــ دفتر الحسابات

تسجل الاسرة بنفسها في دفتر الحسابات الذي يعطى لها من قبل المحقق جميع السلع والخدمات التي انفقت عليها بجميع افرادها وذلك يوميا ولمدة اسبوع . وقد قسم دفتر الحسابات الى جدولين . الجدول الاول وهو تحت عنوان « جدول المشتريات اليومي » تسجل فيه الاسرة السلع والخدمات التي انفقت عليها مع الكميات والقيم المناسبة . اما الجدول الثاني فخصص للحاجات التي حصلت عليها الاسرة دون ان تشتريها : سلع من منتجات اراضي تخص الاسرة ، سلع من محل تجاري يخص الاسرة ، مواد من انتاج الاسرة (مربى ، كنزة الخ ...) . وهنا تسجل الاسرة السلعة وكميتها على ان تقدر القيمة لاحقا وبحسب الاسعار الجارية بتاريخ الانفاق .

١٠ ــ تحضير التحقيق وتنفيذه

أ ــ تحضير التحقيق

لا شك ان دراسة ميزانية الاسرة وبحسب الاهداف التي عرضناها اعلاه ، تستوجب من اجل التحضير العلمي لها فريق عمل متنوع الاختصاصات . لذلك ، وفي اطار مكتب الدراسات في الاتحاد العمالي العام ، تعاون خبراء في مختلف الاختصاصات الاقتصادية والاحصائية والاجتماعية وسواها على وضع الاسس العلمية للبحث . وقد دام التحضير عدة أشهر تم خلالها تبادل الافكار والخبرات من اجل احاطة الموضوع بكل جوانبه . ويمكننا القول ــ بعد هذه التجربة التي نعتبرها مثمرة ــ ان دراسة موازنة الاسرة هي من الدراسات المهمة التي تبرز فيها الحاجة الى ضرورة التعاون بين مختلف الاختصاصات عند معالجة مشكلة اقتصادية واجتماعية معينة .

ب ــ الاجهزة المشرفة على التنفيذ

لقد تولى جهازان ادارة التنفيذ الميداني للتحقيق باشراف مكتب الدراسات في الاتحاد العمالي العام ، اذ تولى فريق عمل ادارة التنفيذ في شرقي بيروت والضاحية الشمالية الشرقية ، وتولى فريق اخر الاشراف على التنفيذ في غربي بيروت والضاحية الجنوبية . وهكذا تمت مراقبة العمل الميداني عن كثب وتخطي المصاعب التي كانت تنجم في بعض الاحيان عن انقطاع الطرقات بين المنطقتين .

ج ــ المحققون وتدريبهم

لقد قام الفريقان المشرفان على ادارة التنفيذ وكل في المنطقة المسؤول عنها ، بالاتصال بمحققين لاجراء المقابلات مع اسر العينة . وبعد الاتفاق مع المحققين وتقسيمهم الى فريقي عمل ، تم الاتفاق مع شخصين لتولي المراقبة الميدانية لكل فريق (لقد تولى هاذان الشخصان ايضا المراقبة « المكتبية » الاولى للاستمارة ودفتر الحسابات) .

لكن قبل البدء باجراء المقابلات ، قام مكتب الدراسات في الاتحاد العام بتدريب المحققين للتأكد من الاستعدادات والامكانيات المتوافرة لاجراء التحقيق بالطريقة الفضلى . ولقد شمل التدريب مرحلتين . في المرحلة الاولى قدمت للمحققين تعليمات حول اهداف الدراسة وموقع المقابلات في أي تحقيق بواسطة الاستمارة وكذلك حول القواعد الاساسية لاجراء المقابلة . ومن ثم قرئت الاستمارة ودفتر الحسابات ووضحت تقسيماتها والمفاهيم الواردة فيها . اما في المرحلة الثانية فقد كلف كل محقق بتجريب الاستمارة ودفتر الحسابات مع عدد معين من الاسر (شمل هذا العدد مختلف الفئات الاجتماعية) . والهدف من هذه التجارب كان من جهة تدريب المحققين ميدانيا من أجل تلمس الصعوبات العملانية التي يصادفها المحقق في عمله وبالتالي وعيها من اجل تخطيها لاحقا ، ومن جهة ثانية اختبار استمارة البحث ورصد ردود فعل الاسر عليها وعلى البحث بشكل عام (وبالفعل

فقد عدلت بعض الاسئلة على ضوء ردود الفعل هذه) . وهنا لا بد من الاشارة الى اننا اعطينا هذه المرحلة الثانية الوقت والجهد اللازمين ، لا سيما واننا ولاسباب مادية ، لم نتمكن من اجراء تحقيق استقصائي اشمل يسبق البحث الرئيسي ويختبر الاسس التي بني عليها .

د — مدة التحقيق والمقابلات

لما كان للتغييرات الفصلية تأثيرها على معروف الاسرة كان لا بد من تحديد مدة التحقيق بسنة كاملة حتى يشمل المصروف كافة المصاريف التي تعتبر فصلية (خضار وفواكه والبسة الخ ...) ولتفادي الخروج بنتائج لا تعكس الا تأثيرات ظروف فصلية معينة . وقد قسمنا مدة التحقيق الى ثماني ساعات زمنية ووزعنا اسر العينة عليها بشكل متساو . ولقد حاولنا قدر الامكان المحافظة على هذا التوزيع في الوقت ، بالرغم من الاضطرابات الامنية التي كانت تؤخر عملنا في بعض الاحيان .

المقابلات مع الاسر تمت على الشكل الاتي : كان المحقق يقوم بزيارة الاسرة الواحدة اربع مرات في الاسبوع (عدد الزيارات يبرره حجم الاستمارة وضرورة مراقبة دفتر الحسابات) . في الزيارة الاولى يعرّف المحقق عن نفسه وعن أهداف الدراسة التي يقوم بها وكذلك عن الجهة المسؤولة وذلك بعد ان يكون قد سلم الاسرة رسالة من الاتحاد العمالي العام بهذا الخصوص . بعد ذلك يملأ المحقق الجزء الاول من الاستمارة (الاستمارة رقم ١) ويشرح للاسرة بعد اعطائها اياه كيفية ملء دفتر الحسابات ويطلب منها البدء بملئه ابتداء من تاريخ الزيارة الاولى ولغاية اسبوع . وقد طلب من المحقق مساعدة الاسرة في اليوم الاول هذا وتدريبها على ملء دفتر الحسابات . عند

الانتهاء من ملء دفتر الحسابات ، يطلب المحقق من الاسرة أن تختار بنفسها الاوقات التي تناسبها لاجراء المقابلات الاخرى واستكمال ملء الاستمارة .

في الزيارة الثانية يملأ المحقق الجزء الثاني من الاستمارة ويراقب عملية ملء دفتر الحسابات من قبل الاسرة . في الزيارة الثالثة يملأ الجزء الثالث والاخير من الاستمارة ويتابع مراقبة دفتر الحسابات . في الزيارة الرابعة والاخيرة ، اي في اليوم الثامن من تاريخ بدء الاسرة بملء دفتر الحسابات ، يراقب المحقق دفتر الحسابات مراقبة اخيرة ويتسلمه من الاسرة .

يمكننا القول بعد تنفيذ التحقيق ان تعاون الاسر معنا كان جيدا بشكل عام (وهذا ما تشير اليه ، كما سنرى لاحقا ، نسبة الاسر المتجاوبة) وقد يكون من اهم اسباب هذا التعاون الوضع المعيشي الصعب الذي كان وما زال اللبنانيون يعانون منه ، والذي جعلهم يأملون تحسنا في احوالهم بعد اجراء هذه الدراسة التي لم تتكلم بالفعل الا عن أوضاعهم المعيشية ، لا سيما وان الجهة المسؤولة عنها هي الاتحاد العمالي العام . يبقى اننا واجهنا بالنسبة للمقابلات بعض الصعوبات . ففي بعض الاحيان لم تكن الاسرة موجودة عند الزيارة الاولى . عندها كان على المحقق ان يكرر الزيارة في اليوم التالي . واذا تأكد له ان الاسرة لم تعد موجودة في المسكن (وهذا ما كان يحصل بفعل الوضع الامني الذي كان يجبر الاسرة على مغادرة المسكن لمدة طويلة) ، كان عليه الخضوع للامر الواقع . لكن يجب القول ان نسبة هذه الحالات منخفضة وهي بالتالي لم تشكل مشكلة بالنسبة لحجم العينة وصفتها التمثيلية ، كما يتضح من الجدول رقم ١ المرفق :

الجـــدول رقـــم ١

نسبة تجاوب الاسر حسب القطاعات

القطاع	عدد الاسر في العينة	عدد الاسر المتجاوبة	نسبة التجاوب ٪
١ ــ الضاحية الجنوبية	٥٢٠	٤٩٩	٩٤،١٥
٢ ــ بيروت الغربية	٥١٥	٤١٤	٨٠،٣٨
٣ ــ بيروت الشرقية	٣٦٩	٢٨٣	٧٦،٦٩
٤ ــ الضاحية الشرقية	٧٧٨	٥٦٨	٧٣
المجموع	٢١٩٢	١٧٦٤	٨٠،٤٧

مشاكل اخرى اعترضت المحققين ، فلقد تبين لهم في بعض الحالات ، ان أفراد الاسرة ولا سيما الذين كان بامكانهم اعطاء المعلومات عن مصروف الاسرة ، لا يحسنون الكتابة والقراءة . عندها كان على المحققين أن يقوموا هم بملء دفتر الحسابات اي باجراء زيارات شبه يومية للاسرة . وهذا ما فعلوه ايضا عندما كانت الاسرة لا تحسن الكتابة بالعربية (الاسر الارمنية مثلا) .

هـ ــ التدقيق المكتبي وادخال المعلومات الى الحاسب الالكتروني واستخراج النتائج

بعد الانتهاء من اجراء المقابلات الخاصة بكل فترة زمنية ، كان كل من الجهازين المشرفين يقوم بالتدقيق المكتبي للاستمارات ودفاتر الحسابات . ومن ثم كان يصار الى جمع المحققين وابلاغهم الملاحظات من أجل تصحيح الاخطاء وتفاديها في المرحلة المقبلة .

وعندما انتهينا من العمل الميداني الذي استمر سنة كاملة ، بدانا في مكتب الدراسات في الاتحاد العمالي العام ، بنقل المعلومات الواردة في الاستمارات ودفاتر الحسابات الى بطاقات خاصة استعملت لاحقا في عملية ادخال المعلومات الى الحاسب الالكتروني. نقل المعلومات هذا تمت مراقبته مكتبيا بشكل كامل وشامل .

ادخال المعلومات الى الحاسب الالكتروني كان يتم مباشرة بعد تجهيز البطاقات التي تكلمنا عنها اعلاه . هنا أيضا لم نهمل مسألة مراقبة نقل المعلومات الى الحاسب الالكتروني . ويمكننا بالتالي القول ان جهدا كبيرا بذل من أجل مراقبة نقل المعلومات في جميع مراحله بحيث قلصنا الى اقصى حد ممكن احتمالات وقوع اخطاء في هذا المجال .

استخراج النتائج بواسطة الحاسب الالكتروني تم استنادا الى لائحة من الجداول اعدت بشكل مدروس ومتناسب مع الاهداف التي وضعت من أجلها الدراسة التي عرضناها في مستهل هذه المقدمة .

★ ★ ★

القسم الثاني

مدخل الى النتائج وتحليلها

لقد ركزت دراسة الاتحاد العمالي العام ، كما اشرنا ، على تحديد وتحليل موازنة الاسرة انطلاقا من عناصر الانفاق ، خصوصا ان الاعتماد على الدخل ، وعلى رغم الجهد الذي احرز لتعيين هذا الدخل ، يظل مجتزأ او منقوصا لاعتبارات معروفة كثيرة .

ونحن في هذا المدخل نحاول أن نرسم صورة للانفاق استنادا الى مؤشرات ومعطيات اساسية ، وهي صورة تصلح لاستخلاص نتائج ولتحديد منطلقات خصوصا في مجال تثقيل سلع وحاجات الانفاق وبناء المؤشر الجديد لتطور الاسعار وسوى ذلك .

ولقد قسمنا هذه الورقة ، التي يفترض أن تقدم لدراسات تفصيلية وقطاعية ، الى جزئين رئيسيين : الاول ويتناول عرضا لارقام الانفاق بحسب أبواب الانفاق أو بحسب الطبقات والمناطق . والثاني ويذهب الى تحليل سريع واولي لبعض النتائج مستعينا ، احيانا ، ببعض الدراسات المقارنة .

وفي الختام خاتمة .

اولا : في عرض النتائج

ابرز ما يستدل من نتائج دراسة موازنة الاسرة للاتحاد العمالي العام تضخم واضح في الانفاق على السلع الضرورية لاستمرار الحياة وفي طليعتها ، طبعا ، السلع الغذائية . ويلفت ، خصوصا ، ارتفاع حاد في معدل الانفاق على مثل هذه السلع بالنسبة لطبقات الانفاق الدنيا .

وهنا عرض لبعض وجوه الانفاق بحسب معطيات ومؤشرات مختلفة :

١ ــ متوسط الانفاق بحسب أبواب الانفاق

ان الجزء الاهم من انفاق الاسرة يذهب الى المواد الغذائية التي تمثل ، في شكل عام ، ٣٧،١٥ بالمئة من متوسط انفاق الاسر في العينة .

في المقابل يلفت ان النقل بات الباب الثاني الرئيسي في موازنة الاسرة ، وهو يمثل ، وسطيا ، ١٤،٩٩ بالمئة من متوسط الانفاق . ويأتي السكن ولوازمه في المرتبة الثالثة بـــ ١٢،٤٨ بالمئة من متوسط الانفاق ، ثم العناية الطبية في المرتبة الرابعة (٩،٩٩ بالمئة) ثـــم الانفاق المختلف والكمالي ، نسبيا (٩،٠٦ بالمئة) ، ثم الانفاق على الملابس (٧،٤٧ بالمئة) ثم الانفاق على التعليم (٦،٢٧ بالمئة) ، ثم الانفاق على العناية الشخصية (١،٤٥ بالمئة) ، واخيرا الانفاق على التسلية والترفيه والثقافة (١،١٤ بالمئة من متوسط الانفاق) .

وفي ابواب الانفاق التفصيلية يتضح ان الباب الرئيسي في الانفاق الغذائي يتمثل في الانفاق على اللحوم (٦،٦١ بالمئة مـــن متوسط الانفاق العام و ١٧،٧٨ بالمئة من متوسط الانفاق الغذائي) ، يليه الانفاق على الخضراوات والبطاطا (٥،٣١ بالمئة من متوسط الانفاق العام) ثم على الحليب والاجبان (٣،٧٥ بالمئة) ، ثم على المواد الدهنية والزيتية (٣،٤٦ بالمئة) ثم على المخابز والحلويات (٣،١٢ بالمئة) على ان الانفاق على الخبز وحده يمثل ١،٦٤ بالمئة من متوسط الانفاق العام و ٤،٤١ بالمئة من متوسط الانفاق الغذائي .

اما في باب الملابس فالانفاق الاول يذهب الى الملابس الخارجية للنساء (١،٥٤ بالمئة من متوسط الانفاق العام) . الا ان نتائج هذا الباب لا تبعد كثيرا عن نتائج الانفاق على الملابس الخارجية للرجال (١،٣٩ بالمئة) .

واما في باب السكن ولوازمه فيأخذ الانفاق على المسكن تحديدا (ايجار ، شراء ...) القسم الرئيسي من الانفاق (٦،٤٧ بالمئة من متوسط الانفاق العام ٥١،٧٨ بالمئة من متوسط الانفاق على هذا

الباب) . ويلفت ان الانفاق المنزلي المختلف ، هو ، عموما ، في اطار محدود .

اما في المجال الصحي فالانفاق على الخدمات الطبيه (اجور اطباء ، خدمات مختلفة ...) هو الغالب على نطاق واسع (٧،٤٦ بالمئة) ، بينما الانفاق على الادوية محدود نسبيا (٢،٥٣ بالمئة) ، علما ان متوسط الانفاق على العناية الصحية هو ، عمليا ، مرتفع بوضوح ، وان بعض الابـواب التفصيلية تظهـر بنتائج حـادة كالاستشفاء مثلا الذي يمثل ٢،٩٦ بالمئة من متوسط الانفاق العام للاسرة ، وطب الاسنان الذي يأخذ ٢،٤٧ بالمئة .

اما في مجال التعليم فيتركز الانفاق على خدمات التعليم المختلفة (٥،٠٤ بالمئة من متوسط الانفاق العام) وفي طليعتها ، طبعا ، الاقساط في المدارس الخاصة التي تأخذ جزءا مهما من موازنة الاسرة (٣،٥٤ بالمئة) .

اما نفقات النقـــل فأهمها سببه الانفاق على خدمات النقـــل (٩،٣٢ بالمئة من متوسط الانفاق العام) ، وليس الانفاق علـى شراء وسائل نقل نقدا او تقسيطا (٥،٦٧ بالمئة) ، كما يمكن ان يكون منطقيا او طبيعيا . ويمثل الانفاق على تصليح السيارة وسائر وسائل النقل معدلا رئيسيا مرتفعا (٦،٩٠ بالمئة) اما الانفاق على محروقات السيارات الخاصة فمرتفع هو الاخر (٤،٠٩ بالمئة) . ويلاحظ ان الانفاق على الانتقال الى خارج المدينة هو ، عموما ، معدوم في متوسط الموازنة العامة لاسر العينة .

واما الانفاق على باب التسلية والترفيه والثقافة فمحدود في مجموعه العام وفي تفصيلاته التي يبدو الانفاق على غالبها غير ذي شأن (مكيفات ، راديو كاسيت ...) او معدوم (ادوات تسلية ، مسرح ...) . ويلاحظ نمو محدود جدا في الانفاق على المجلات والجرائد وان يكون معدل الانفاق على هذا الجانب ما زال متواضعا للغاية (٠،١٨ بالمئة) .

وشأن العناية والترفيه فان الانفاق على العناية الشخصية يبقى محدودا للغاية ويكاد يكون شبه معدوم أحيانا حتى في مجالات بدات تعتبر شبه واجبة كالانفاق على العناية بالاسنان (٠،٠٥ بالمئة من متوسط الانفاق العام) .

واخيرا فان الاسرة تلحظ معدلا مرتفعا ، نسبيا ، من موازنتها (٩،٠٦ بالمئة) للانفاق على أبواب اخرى مختلفة وفي طليعتها أبواب غدت لازمة أو ضرورية (الهدايا ٣،٠٧ بالمئة ، السجائر ٢،٢٤ بالمئة ، شراء مساحيق التنظيف ١،٩٧ بالمئة من متوسط الانفاق العام) علما ان القسم الاكبر من الهدايا ينتمي ، عموما ، الى عائلة الهدايا العادية (أواني فضية ...) ، وعلما ان الانفاق على بعض الخدمات النامية ما زال محدودا (بما فيها خدمات الهاتف والبريد والبرق) وكذلك الانفاق على السياحة (٠،٩٨ بالمئة) .

ويفصل الجدول رقم ٢ التالي متوسط الانفاق السنوي للاسرة بحسب ابواب الانفاق وبالنسبة المئوية من مجموع الانفاق .

الجـدول رقـم ٢

متوسط الانفاق بحسب أبواب الانفاق (بالنسبة المئوية)

أبواب الانفاق	متوسط الانفاق السنوي ل.ل.	النسبة المئوية من مجموع الانفاق
ا ــ المواد الغذائية	٤٤٧٧٥،٨٢	٣٧،١٥
منها :		
ــ المخابز والحلويات	٣٧٥٤،٥٦	٣،١٢
ــ النشويات	٦٥،٠٣	٠،٠٦
ــ مواد سكرية	٢٣٦٩،٣٧	١،٩٦
ــ الحبوب ومشتقاتها	١٥٥٥،٤١	١،٢٩
ــ ثمار جوزية وبذور	١٧٩٢،٥٤	١،٤٩
ــ خضراوات وبطاطا	٦٣٩٥،٩٠	٥،٣١
ــ فواكه	٣٦٢٠،٦٣	٣
ــ لحوم	٧٩٦٢،٦٢	٦،٦١
ــ طيور وبيض	٢٨٨٨،٧٩	٢،٣٩
ــ سمك وسردين	١٠٦٠،٤٧	٠،٨٧
ــ حليب واجبان	٤٥٠٠،٤٠	٣،٧٥
ــ مواد دهنية وزيتية	٤١٧٧،٢٨	٣،٤٦
ــ مواد غذائية مختلفة	٣٨٤،٤٥	٠،٣١
ــ مشروبات (غير روحية)	٢٦٩٩،٤١	٢،٢٤
ــ مشروبات روحية	٤٢٠،٠٣	٠،٣٤
ــ خدمات المواد الغذائية	١١٣٠،٩٣	٠،٩٥
ب ــ الملابس	٩٠٦٦،٣٤	٧،٤٧
منها :		
ــ الملابس الخارجية للرجال	١٦٨٠،٠٦	١،٣٩

ابواب الانفاق	متوسط الانفاق السنوي ل.ل.	النسبة المئوية من مجموع الانفاق
ـ الملابس الخارجية للنساء	١٨٦٩٠٩٣	١٠٥٤
ـ الملابس الخارجية للاولاد	٥٣٢٠٣١	٠٠٤٤
ـ الملابس الداخلية للرجال	٦٦٨٠٢٤	٠٠٥٥
ـ الملابس الداخلية للنساء	٧٦٢٠٩٥	٠٠٦٣
ـ الملابس الداخلية للاولاد	٥٤٣٠٧١	٠٠٤٤
ـ ملابس عمل ورياضة	٦٥٠٠٨	٠٠٠٥
ـ مكملات الملابس	١٥٧٠٣٥	٠٠١٤
ـ احذيـــة	١٦٠٨٠٥٦	١٠٣٣
ـ لوازم الخياطين والقماش	٣٩٠٠٥١	٠٠٣٢
ـ بياض المنزل	٤٩٣٠٨٢	٠٠٤١
ـ خدمات ـ تنظيف الثياب	٢٩٣٠٧٢	٠٠٢٣
ج ـ السكن ولوازمه	١٥٠٦٩٠٩٨	١٢٠٤٨
منها :		
ـ المسكن	٧٨٠٣٠٥١	٦٠٤٧
ـ خدمات المسكن	٣٢٧٥٠٥٣	٢٠٧١
ـ الخدم	٥٩٧٠٦٩	٠٠٤٩
ـ اثاث المنزل والحديقة	٩٢١٠٦١	٠٠٧٧
ـ فرش أرض المنزل والجدران	٩٠٠٤٨	٠٠٠٧
ـ ادوات منزلية معمرة	٢٩٨٠٣٦	٠٠٢٥
ـ ادوات كهربائية صغيرة	٢٤٠٨٢	٠٠٠٢
ـ ادوات منزلية متنوعة	٥٨٥٠٩٨	٠٠٤٨
ـ المحروقات والطاقة	١٤٧٢٠٠٠	١٠٢٢
د ـ العناية الطبية	١٢٠٣٤٠٠٣	٩٠٩٩
منها :		
ـ خدمات طبية	٨٩٩٣٠٧٢	٧٠٤٦
ـ ادويـــة	٣٠٤٠٠٣١	٢٠٥٣

ابواب الانفاق	متوسط الانفاق السنوي ل.ل.	النسبة المئوية من مجموع الانفاق
هـ ـ التعليـــم	٧٥٣١٠٥٨	٦٠٢٧
منها :		
ـ خدمات التعليم	٦٠٥٩٠٨٧	٥٠٠٤
ـ كتب	١٤٧١٠٧١	١٠٢٣
و ـ النقـــل	١٨٠٤٥٠٠٧	١٤٠٩٩
منها :		
ـ ثمن وسائل نقل خاصة	٦٨٤١٠٢٦	٥٠٦٧
ـ خدمات الانتقال	١١٢٠٣٠٨١	٩٠٣٢
ز ـ تسلية وترفيه وثقافة	١٣٧٤٠١٧	١٠١٤
منها :		
ـ راديو ومواد صناعية	٦١٨٠٦٥	٠٠٥٢
ـ خدمات متعلقة بالترفيه والتسلية	٧٥٥٠٥٢	٠٠٦٢
ح ـ العناية الشخصية	١٧٦٠٠٥٩	١٠٤٥
منها :		
ـ عناية شخصية	١٣٣٣٠١٦	١٠١٠
ـ خدمـــات	٤٢٧٠٤٣	٠٠٣٥
ط ـ انفاق مختلف	١٠٩٣١٠٧٨	٩٠٠٦
منها :		
ـ بريد ، برق ، هاتف	٩٦٢٠٠٣	٠٠٨٠
ـ التنظيف ومواد التنظيف	٢٣٧٦٠٩٧	١٠٩٧
ـ سجائر وتنباك	٢٧٠٤٠٥٢	٢٠٢٤
ـ هدايا ومصاريف اخرى	٣٧٠٨٠٦٥	٣٠٠٧
ـ سياحة	١١٧٩٠٦١	٠٠٩٨
المجموع العام	**١٢٠٥٨٩٠٣٦**	**١٠٠**

* **ملاحظة :** جرى تدوير الرقم الثالث الى الرقم الثاني بعد الفاصلة في حساب النسب .

٢ ــ متوسط الانفاق بحسب طبقات الانفاق

يتضح من الجدول رقم (١) اعلاه ان المتوسط السنوي لانفاق الاسرة يبلغ ١٢٠٥٨٩،٣٦ ليرة لبنانية اي ان المتوسط الشهري لانفاق الاسرة خلال فترة الدراسة بلغ ، تحديدا ، ١٠٠٤٩،١١ ليرة (عشرة آلاف وتسع واربعون ليرة واحد عشر قرشا) .

الا ان هذه النتيجة لا تعكس بالطبع ، حقيقة واقع الانفاق لدى قسم كبير ، وربما القسم الاكبر ، من الاسر . ويبدو ذلك واضحا من خلال مراجعة الانفاق بحسب طبقات الانفاق مثلا .

وفي هذا المجال يلاحظ ان المتوسط الشهري للانفاق يتراوح بين ٥٢٠٩٠٥٧ ليرة لطبقة الانفاق التي لا يتجاوز انفاقها ١٠٠ الف ليرة لبنانية سنويا و ٤٠٥٩٧،٧٤ ليرة شهريا لطبقة الانفاق التي يتجاوز انفاقها ٣٠٠ الف ليرة لبنانية سنويا .

وعلى رغم ان مثل هذه الارقام يسهل هضمها منطقيا فان ثمة ارقاما ملفتة تنطوي على ابعاد اقتصادية واجتماعية وانسانية خطرة احيانا .

من هذه الارقام ان هناك فئة من العائلات بلغ متوسط انفاقها الشهري ٦٥٠،٦٢ ليرة فقط ، وفئة اخرى متوسط انفاقها ١٢٩٠،١٧ ليرة شهريا . في المقابل ثمة فئة متوسط انفاقها الشهري ٥٦٧٧٠،٦٥ ليرة كما يتضح من الجدول الرقم (٣) ادناه :

الجدول رقم ٣

المتوسط الشهري للانفاق بحسب طبقات الانفاق

طبقة الانفاق ل.ل. سنويا	المتوسط الشهري للانفاق ل.ل.
— اقل من ١٢٠٠٠	٦٥٠،٦٢
— بين ١٢٠٠٠ و ١٨٠٠٠	١٢٩٠،١٧
— بين ١٨٠٠٠ و ٢٤٠٠٠	١٧٧٢،٣٨
— بين ٢٤٠٠٠ و ٣٠٠٠٠	٢٢٨٩،٩٩
— بين ٣٠٠٠٠ و ٤٠٠٠٠	٢٩٤٧،٥٩
— بين ٤٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠	٣٧٤٧،٩٢
— بين ٥٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠	٤٥٧٥،٠٣
— بين ٦٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠	٥٧٦٠،٨٠
— بين ٨٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠	٧٤٧٢،٧١
— بين ١٠٠٠٠٠ و ١٣٠٠٠٠	٩٤٩٧،٢١
— بين ١٣٠٠٠٠ و ١٦٠٠٠٠	١١٧٣٨،٢٣
— بين ١٦٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠	١٤٨٠٨،٨٩
— بين ٢٠٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠٠	١٨٢٤٨،٦٨
— بين ٢٥٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠	٢١٩٥٢،٩٦
— بين ٣٠٠٠٠٠ و ٤٠٠٠٠٠	٢٦٨٥٠،٧٧
— فوق الـ ٤٠٠٠٠٠	٥٦٧٧٠،٦٥

واذا صح ان القسم الاكبر من الاسر التي غطتها الدراسة ينتمي الى « المنطقة الوسطى » من مناطق شطور الانفاق ، وهو ما عبرت عنه ، نسبيا ، نتيجة المتوسط الشهري لانفاق الاسرة (١٠٠٤٩،١١ ليرة شهريا) ، فان الصحيح ايضا ان ثمة نسبا واضحة ، على رغم محدوديتها ، من الاسر ذات طبقات الانفاق النافرة انخفاضا او ارتفاعا .

وعلى سبيل المثال فقد بينت احصاءاتنا ان نسبة الاسر ذات الانفاق الشهري الادنى (٦٥٠،٦٢ ليرة وسطيا) هي ٤٥،٠ بالمئة من مجموع الاسر في الدراسة . وهناك ٧٤،٠ بالمئة من الاسر ذات انفاق شهري وسطي قدره ١٢٩٠،١٧ ليرة . وترتفع هذه النسبة شيئا فشيئا حتى مركز الانفاق الوسطي ثم تعود فتنخفض حتى الحد الاقصى للانفاق حيث يتضح ان نسبة القادرين على الانفاق الواسع هي اعلى بوضوح من نسبة المعدومين (٢٧،٢ بالمئة من الاسر تنتمي الى الطبقة الخامسة عشرة و ١٩،٢ بالمئة تنتمي الى الطبقة السادسة عشرة الاخيرة) .

وعلى سبيل التبسيط عملنا على تجميع طبقات الانفاق الست عشرة في اربع طبقات يتوزع متوسط انفاقها كالاتي :

الجـدول رقـم ٣ مكرر

المتوسط الشهري للانفاق بحسب طبقات الانفاق

طبقة الانفـاق ل.ل. سنويا	المتوسط الشهري للانفاق ل.ل.
— تحت الـ ١٠٠ الف	٥٢٠٩،٥٧
— بين ١٠٠ الف و ٢٠٠ الف	١١٤٦٩،١٢
— بين ٢٠٠ الف و ٣٠٠ الف	١٩٥٤٣،٨٩
— فوق الـ ٣٠٠ الف	٤٠٥٩٧،٧٤

وتقع غالبية الاسر بين الطبقتين الاولى والثانية حيث يقوم المتوسط العام لانفاق الاسر . الا ان طبيعة الانفاق نفسها تختلف ، وعلى نحو واضح جدا ، بين طبقة واخرى وبين قطاع جغرافي وقطاع اخر .

٣ — توزع طبقات الانفاق بحسب القطاعات الجغرافية

بعيدا عن الخوض في طبيعة الانفاق بحسب القطاعات الجغرافية لمنطقة الدراسة ، نكتفي بالاشارة الى بعض الملاحظات الواضحة في مجال توزع طبقات الانفاق بحسب القطاعات . وابرز هذه الملاحظات شبه توازن في توزيع الطبقات الدنيا والعليا . فمنطقة الضاحية الجنوبية لبيروت تضم ٧١،٠ بالمئة من ابناء الطبقة الاكثر فقرا في مقابل ١١،٠ بالمئة من ابناء هذه الطبقة لضاحية بيروت الشرقية (١١،٠ بالمئة في بيروت الغربية و ٠٦،٠ لبيروت الشرقية) . اما الطبقة الاكثر يسرا فـ ١٧،٠ بالمئة من ابنائها في الضاحية الجنوبية و ٦٢،٠ بالمئة في الضاحية الشرقية و ٣٤،٠ بالمئة في بيروت الشرقية . لكن النسبة الكبرى من الميسورين (٧٩،٠ بالمئة) فقد ظهرت في بيروت الغربية .

ويضم الشطر الذي يتراوح انفاقه السنوي بين ٦٠ الف ليرة و ١٣٠ الف ليرة سنويا القسم الاكبر من عائلات الضاحية الجنوبية (١٤،٤٥ بالمئة من مجموع عائلات هذه المنطقة) وعائلات سائر المناطق (٩٧،٩ بالمئة من عائلات بيروت الغربية و ٤٧،٦ بالمئة من عائلات بيروت الشرقية و ١٢،١٤ بالمئة من عائلات الضاحية الشرقية) .

٤ — متوسط الانفاق بحسب طبقات الانفاق وبحسب مجموعات الانفـاق

ان اعادة قراءة جدول توزيع متوسط الانفاق ، انطلاقا من طبقات الانفاق ومجموعات الانفاق ، يكشف فوارق ملفتة ليس قياسا الى المتوسط العام للانفاق فحسب ، بل وكذلك ، طبعا ، الى المتوسطات لكل طبقة من الطبقات .

والجدول رقم (٤) ادناه يثبت ذلك :

الى ذلك يمكن ، بالتالي ، ان نستخلص مجموعة من الاشارات كالاتي :

١ — ان معدل الانفاق على المواد الغذائية يرتفع كلما انخفض حجم موازنة الاسرة ، وهذا شأن طبيعي ومنطقي . لكن ما يلفت هو وتيرة التحول الى هذا الباب الانفاقي بسرعة وبشكل حاد حتى تصل نسبة الانفاق الغذائي المتوسط الى نحو نصف حجم الانفاق المتوسط لدى اصحاب الطبقة الدنيا ، بينما هذه النسبة هي دون الـ ٣٠ بالمئة لدى ابناء الطبقة العليا .

وعلى سبيل شيء من التفصيل نجد ملاحظة معدل قياسي للانفاق الغذائي لدى الجزء الادنى من الطبقة الدنيا (متوسط انفاق سنوي دون ١٢ الف ليرة) ، وهو معدل يصل الى ٦٦،٥٤ بالمئة من مجموع ارقام موازنة هذه الفئة . ويستمر معدل الانفاق الغذائي متجاوزا الخمسين بالمئة من مجموع انفاق الاسر حتى بلوغ طبقة انفاق تتراوح موازنة افرادها السنوية بين ٦٠ و ٨٠ الف ليرة حيث يقترب الانفاق الغذائي من نحو نصف ارقام الموازنة . في المقابل يصل معدل هذا الباب من الانفاق الى ١٦،٢٠ بالمئة من متوسط موازنة اخر شطور الطبقة العليا .

وفي المجال الغذائي دائما يبدو التركيز على الخبز (والخبز العربي تحديدا) واضحا لدى ابناء الطبقة الدنيا (٢،٦٤ بالمئة من الانفاق العام) ، في حين ان الانفاق على الخبز لدى الطبقات العليا (٠،٥٤ بالمئة) هو ، اضافة الى كونه محدودا جدا فانه دون الانفاق على ابواب غذائية غير اساسية او تفصيلية كباب الانفاق على الحلويات العربية (٠،٥٥ بالمئة) .

ومثل هذا التصرف الاستهلاكي يبدو مفهوما لدى اصحاب شطور الانفاق العالية ، وهو يتردد دائما ، وفي اتجاه متعارض مع اصحاب الانفاق المحدود ، في كل ابواب الانفاق الاساسية ، وفي خط موازٍ ، في كل ابواب الانفاق الغذائي « الكمالية » .

الجـدول رقـم ٤

متوسط الانفـاق بحسب مجموعـات الانفاق وطبقـات الانفـاق

(بالنسبة المئويـة)

طبقات الانفاق / ابواب الانفاق	اقل من ١٠٠ الف ليرة سنويا	بين ١٠٠ الف و ٢٠٠ الف سنويا	بين ٢٠٠ الف و ٣٠٠ الف سنويا	ما يزيد على ٣٠٠ الف سنويا	المتوسط العام للانفاق في العينـة
— المواد الغذائية	٤٩،٤٥	٣٩،١٨	٣٠،٣٦	١٨،٨١	٣٧،١٥
— الملابس	٥،٦٨	٧،٦٤	٨،٥٢	٩،٢٤	٧،٤٧
— السكن ولوازمه	٨،٦٩	٨،٣٧	١١،٩٤	٢٨،٨٢	١٢،٤٨
— العناية الطبية	٩،٨٠	١٠،٢٩	٩،٦٨	٩،٨٠	٩،٩٩
— التعليـم	٥،٥١	٧،٦٢	٦،٣٩	٤،٠٥	٦،٢٧
— النقـل	١٠،١٢	١٥،٤٢	٢١،٢١	١٦،٠١	١٤،٩٩
— التسلية والترفيه والثقافة	٠،٧٨	١،٢٦	١،٠٨	١،٤٢	١،١٤
— العناية الشخصية	١،٣٢	١،٥٥	١،٤٣	١،٥٦	١،٤٥
— انفاق مختلف	٨،٦٥	٨،٦٧	٩،٣٩	١٠،٢٩	٩،٠٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

واذا كان الانفاق الغذائي محدودا ، في كل ابوابه تقريبا ، في حساب موازنة اصحاب الطبقة العليا ، فان ابناء هذه الطبقة وحدهم، دون سواهم من أبناء الطبقات الاخرى ، عموما ، يحتفظون بمعدلات انفاق عالية ، نسبيا ، لـ « خدمات المواد الغذائية » ولا سيما منها ما يعود الى تناول الطعام خارج المنزل (٢،٤٣ بالمئة من موازنة الطبقة العليا ، ١،٠٣ بالمئة للطبقة الثالثة ، ٠،٢٧ للطبقة الثانية و ٠،١٥ للطبقة الاولى) .

اما الانفاق على اللحوم فواضح لدى كل الطبقات وان يكن معدله نافرا لدى الطبقة الدنيا (٨،٦٧ بالمئة) علما ان حجم استهلاك اللحوم يبقى محدودا لدى ابناء هذه الطبقة . ويلاحظ في هذا المجال تحديدا تركيز على استهلاك لحم العجل في صورة رئيسية وغالبة (٦،١٠ ، ٤،٠٦ ، ٢،٩٦ ، ١،٣٦ بالمئة للطبقات الاولى والثانية والثالثة والرابعة على التوالي) بينما استهلاك لحم الغنم محدود ، نسبيا ، واستهلاك اصناف اللحوم الاخرى شبه معدوم .

ب — ان الانفاق على الملابس ينمو في اتجاه معاكس لنمو الانفاق على المواد الغذائية بحسب طبقات الانفاق ، لكن يبدو ان معدل هذا النمو هو ، هنا ، أقل ارتفاعا وحدة بل انه يتطور بهدوء بين الشطور المختلفة ، بحيث انه لا يبتعد كثيرا جدا عن المتوسط العام للانفاق على هذا الباب .

في المقابل يلاحظ فارق واضح في بعض ابواب الانفاق التفصيلية على الملابس كما هي الحال في الملابس الخارجية للنساء والرجال (٢،٨٩ بالمئة و ٢ بالمئة للطبقة العليا في مقابل ١،١٢ بالمئة و ٠،٧٤ بالمئة للطبقة الدنيا) ، لكن يلفت انفاق واسع على الملابس الخارجية للرجال في الطبقة الثالثة يتجاوز ، حتى ، متوسط الانفاق على هذا الباب التفصيلي في الطبقة الرابعة ، (٢،١١ في مقابل ٢) ، كما يلفت وجود معدلات شبه متقاربة في مجال الانفاق على البسة الاولاد لدى كل الطبقات ، ومثل هذا التقارب حاصل على نحو ثابت في مجال الانفاق على الملابس الداخلية حيث يتساوى ، مثلا ، معدل الانفاق

على الملابس النسائية بين طبقتي الانفاق العليا والدنيا (٠،٥٥ بالمئة) ، بل ان متوسط الانفاق على الملابس الداخلية للاطفال تزيد نسبته لدى الطبقة الدنيا عنها في الطبقة العليا (٠،٤٣ بالمئة في مقابل ٠،٢٦ بالمئة) .

اما الانفاق على الاحذية فشبه متقارب بين كل الفئات وكذلك الحال في باب بياض المنزل .

ج — ان الانفاق على « المسكن ولوازمه » يشهد بعض التقلب المحدود قبل أن يتجه ارتفاعا ثم يعرف حدا قياسيا في موازنة الطبقة العليا . ويتضح ان وراء ذلك عمليات شراء منازل تم تسجيلها فعلا ، وهي عمليات تتكرر حتى باتت تمثل ٢٢،٠٥ بالمئة من موازنة الطبقة العليا ، كما انها اخذت تدخل ، وان بوتائر سنوية يمكن احتمالها ، على الطبقة الثالثة خصوصا . اما ابناء الطبقة الدنيا فالجزء الاهم من انفاقهم السكني (٢،٥٠ بالمئة من الانفاق العام) يذهب ، كما يمكن أن يبدو مفهوما ، الى الايجار .

واذ تنمو الابواب الاخرى على نحو منطقي يسجل انفاق ، وان محدود ، على خدمات خدم المنزل حتى لدى الطبقة الدنيا (٠،٧٠ بالمئة) علما ان هذه النسبة واضحة ، نسبيا ، لدى الطبقة العليا (١،٠٤ بالمئة) ، حيث تضاف اليها نفقات السائق المعدومة لدى الطبقتين الاولى والثانية .

وتنعدم ، كذلك ، أو تكاد معدلات الانفاق على « فرش ارض المنزل والجدران » لدى هاتين الطبقتين ، بينما هي قائمة ، وان بمعدل محدود عموما ، لدى الطبقة العليا . علما ان الانفاق على الاثاث التقليدي يتوزع ، عموما ، بمعدل يقرب من معدل توزيع الانفاق السكني على الطبقات .

ولا تبدو فوارق ملفتة في معدلات الانفاق على السلع المعمرة ولا سيما منها الاساسية .

د — يظهر متوسط الانفاق على العناية الطبية مستقرا ، عموما ، بين الطبقات المختلفة على رغم شيء من الارتفاع في معدل الانفاق على هذا الباب في الفئة الثانية ، الذي يبدو ناتجا عن خدمات غير مغطاة غالبا بتقديمات . ويلاحظ في هذا الباب ان الخدمات الطبية ، بما فيها تلك الاستشفائية ، تمثل النسب الاعلى من الانفاق على الصحة لدى كل الفئات ، مع الاشارة الى أن الانفاق على الادوية هو الاشد وضوحا لدى الطبقة الدنيا (٣،١٣ بالمئة) بينما هو معتدل لدى الطبقتين الثانية والرابعة وينخفض ، نسبيا ، لدى الطبقة الثالثة (١،٨٧ بالمئة) .

هـ — لا يبدو الانفاق على التعليم مرتبطا بصورة مباشرة وحاسمة بحجم القدرة على الانفاق على رغم ما يبدو من اتجاه لخفض معدل الانفاق التعليمي مع ارتفاع حجم الموازنة . ويتضح ، في تفصيلات هذا الباب ، ان دفع الاقساط المدرسية للمدارس الخاصة يمثل الجزء الاهم (والكبير) في الموازنة وهو يمثل ٣،٢٨ بالمئة (من مجموع الانفاق العام) لدى الطبقة الدنيا و ٤،٣٤ بالمئة للطبقة الثانية و ٣،٣٨ بالمئة للطبقة الثالثة و ٢،١٩ للطبقة الرابعة . وما خلا ذلك فان معدلات الانفاق على الابواب الاخرى تظل محدودة بما فيها باب الاقساط الجامعية الذي يرتفع بشكل محدود جدا للطبقتين الثانية والثالثة (١،٠٣ و ١،٢٦ بالمئة) . أما الانفاق على الكتب فضيق للغاية .

و — سجل متوسط الانفاق على النقل ارتفاعا حادا وملفتا بحيث بات يمثل الباب الثاني الاهم في موازنات الاسر من مختلف الطبقات باستثناء الطبقة العليا التي تخصص انفاقا رئيسيا للسكن (لشراء المنازل) .

ويسجل في هذا الباب ان الطبقات المختلفة ، باستثناء الطبقة الدنيا ، تخصص جزءا واضحا من موازنتها لشراء سيارات نقدا او تقسيطا . لكن الباب التفصيلي الاهم يبقى يتمثل في نفقات تصليح وسائل النقل التي تصل الى ١٢،٠٥ بالمئة من مجموع نفقات الطبقة

الثالثة (٧،٥٩٪ للطبقة الرابعة و٧،٠٩ بالمئة للطبقة الثانية و٣،٢٢ بالمئة للطبقة الاولى) يليه باب الانفاق على المحروقات الذي يمثل ٣،٤٨ بالمئة من مجموع انفاق الطبقة الاولى (٤،٠٥ بالمئة للطبقة الثانية و ٣،٩٣ بالمئة للطبقة الثالثة و ٥،٣٢ بالمئة للطبقة العليا) . اما الانفاق على الانتقال بالاجرة فمرتفع ، نسبيا ، لدى ابناء الطبقة الدنيا (١،٦٩ بالمئة) ومحدود جدا لدى الطبقة العليا (٠،٢٨ بالمئة) .

ويلفت ان معدل الانفاق على الانتقال خارج المدينة معدوم .

ز — ان الانفاق على التسلية والترفيه والثقافة محدود لدى كل الطبقات . وعلى رغم ان هذه النتيجة نسبية فان حجم الانفاق نفسه يبقى ، هو الاخر ، محدودا على جميع وجوه الانفاق في هذا الباب تقريبا ، وليس فقط على أبواب الانفاق التفصيلية « المتطورة » (كالمسرح حيث الانفاق يبدو شبه معدوم) . لكن يبدو ان وسائل تسلية « شعبية » ، كالتلفزيون ، تأخذ جزءا وان يسيرا من موازنة الاسرة في الطبقة الدنيا (٠،١١ بالمئة) بينما تنخفض هذه النسبة حتى تنعدم لدى الطبقة العليا . اما الانفاق على الصحف والمجلات فيبدو متقاربا، نسبيا ، لدى كل الطبقات .

ح — ابرز ما يسجل في الانفاق على العناية الشخصية تعادل، نسبي ، في معدلات الانفاق على هذا الباب ، على رغم فروقات محدودة جدا في طبيعة الانفاق التفصيلي لكل طبقة كما هي الحال ، مثلا ، بالنسبة لشراء العطور .

ط — ان الانفاق على الابواب المختلفة ، الاخرى ، واضح لدى كل الفئات . ونلاحظ ، هنا ، انفاق مرتفع على السجائر ، وهو انفاق يمثل ٣،٢ بالمئة من الانفاق العام لابناء الطبقة الدنيا . وتتراجع هذه النسبة مع ارتفاع حجم الانفاق العام (٢ بالمئة للطبقة الثانية و ١،١٩ بالمئة للطبقة الرابعة) . ويأتي الانفاق على مساحيق الغسيل ثانيا في هذه المجموعة وهو يتطور ، كالانفاق على السجائر، بعكس حجم الانفاق العام (١،٨٧ بالمئة للطبقة الدنيا و ٠،٦٤ بالمئة للطبقة العليا) .

وبينما يبدو الانفاق منطقيا ، وان غدا ضاغطا احيانا ، في باب الهدايا العادية (أواني فضية ، سيراميك ...) ، تلفت فوارق ناتئة في أبواب اخرى وأبرزها الانفاق على المجوهرات الثمينة (٣،١٠ بالمئة من انفاق الطبقة العليا و ١٦،٠ بالمئة من انفاق الطبقة الدنيا)، والانفاق على السياحة خارج البلاد (١،٩٥ بالمئة من انفاق الطبقة العليا و ٣٨،٠ بالمئة من انفاق الطبقة الدنيا) بينما الانفاق على السياحة الداخلية محدود لدى كل الفئات (بين ٢،٠ و ١٥،٠ بالمئة من الانفاق العام) .

وفي اختصار فان هذه العينة من الارقام والمؤشرات تحتمل تحليلا وعناية في غير مجال اقتصادي واجتماعي ووطني عام ، خصوصا اذا صار الى مقارنتها ، على سبيل مزيد من التوضيح ، ببعض المؤشرات ونتائج الدراسات المشابهة ، وهو ما سنحاول أن نتوقف عند بعض عناوينه الاساسية في الجزء الثاني من هذه الورقة .

ثانيا ــ تحليل مقارن لبعض العناوين والمؤشرات :

ان هذه الورقة لا تذهب فعلا الى تحليل واسع للعناوين والمؤشرات التي ظهرت أو يمكن ان تظهر من دراسة موازنة الاسرة للاتحاد العمالي العام . لكننا نحاول ان نقرأ هنا ، وفي سرعة ، بعض الملاحظات الاساسية انطلاقا من مقارنة بعض نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات مشابهة سابقة جرت في لبنان او في الخارج ، كما نسعى الى القاء ضوء على أبعاد معيشية اقتصادية واجتماعية لبعض النتائج .

١ ــ في مقارنة النتائج

ان اللجوء الى مقارنة واضحة وحاسمة بين النتائج التي خلصت اليها دراسة الاتحاد العمالي العام ودراسات مشابهة ، بنسبة أو بأخرى ، جرت في لبنان أو في الخارج ، تعترضه مجموعة من الصعوبات الجدية العلمية والحسابية المختلفة وهي صعوبات قد

تشوه استنتاجات المقارنة الى حد بعيد ، أحيانا ، نظرا لاعتبارات وعناصر تأثير مختلفة .

لكننا نحاول ، على رغم ذلك ، ان نستخلص بعض الاستنتاجات من خلال مقارنة عامة تستند الى قواعد مقبولة ، والى بعض التقديرات على ان نشير في كل مرة الى احتمال وجود أي ثغرة او اي تعارض .

ا ــ مقارنة سريعة مع نتائج دراسات محلية سابقة :

نفترض أولا مقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج تقديرات وزارة الاقتصاد (١٩٤٠) وقد كانت الاولى من نوعها في لبنان ، ومع نتائج الدراسة الرسمية الاولى لمديرية الاحصاء (١٩٦٦) . ونكتفي بمقارنة متوسطات الانفاق للابواب الرئيسية بما يساعد على تقليص احتمالات الخطأ التي تبدو واضحة وكثيرة في بعض التفاصيل .

الجدول رقم ٥

مقارنة سريعة مع دراسات محلية سابقة

أبواب الانفاق (١)	دراسة الاتحاد العمالي (آذار ٨٥ نيسان ٨٦)	دراسة مديرية الاحصاء (١٩٦٦)	تقديرات وزارة الاقتصاد (١٩٤٠)
— المواد الغذائية	٣٧،١٥	٣٦،٦٢	٣٧،٨٤
— الملابس	٧،٤٧	١٢،٨٤	١٧،٢٩
— السكن ولوازمه	١٢،٤٨	١٩،٢٠*	٢٢،٤٧**
— العناية الطبية	٩،٩٩	٦،٠٦	
— التعليم	٦،٢٧	٥،٨٦	
— النقل	١٤،٩٩	١١،٢٣	٢٢،٤٠
— أبواب انفاق اخرى مختلفة (٢)	١١،٦٥	١٨،١٩	
المجموع :	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) اعتمد تقسيم ابواب الانفاق لدراسة الاتحاد العمالي .

* يشمل « السكن » كما وردت عنامره في دراسة مديرية الاحصاء .

** يشمل « المسكن والماء » و « الانارة والتدفئة » كما وردت في تقديرات وزارة الاقتصاد .

(٢) يشمل «التسلية والتربيه والثقافة» و «الانفاق المختلف» في دراسة الاتحاد العمالي ، و « العناية الشخصية » و « التربيه والسياحة » و « البريد والبرق والهاتف » والتنظيف المنزلي » و « الخدم » و « السجائر والتبغ » و « مختلف » الواردة في دراسة مديرية الاحصاء ، و « مختلف » الواردة في تقديرات وزارة الاقتصاد .

وبعيدا عن الخوض في التفاصيل الحسابية يمكن ، عموما ، تسجيل الملاحظات السريعة الاتية :

١ — ان معدل الانفاق على المواد الغذائية عاد يتعاظم ، على نحو ملفت ، في الفترة الاخيرة ، بعد ما تراجع ، بوضوح بين ١٩٤٠ و ١٩٦٦ . واذا كان انخفاض معدل الانفاق على المواد الغذائية في المرحلة الاولى يعكس ، خصوصا ، نشوء أبواب انفاق جديدة ونمو الحاجات المعيشية والاجتماعية مع نمو الدخل وتنوع وجوه الانفاق بعدما كان التركيز الغذائي واضحا لدى انسان ١٩٤٠، فان زيادة معدل الانفاق على المواد الغذائية في المرحلة الاخيرة ، وعلى رغم استمرار التوسع في التنوع الانفاقي وعلى رغم نشوء حاجات انفاقية ضرورية جديدة ، يعكس اتجاها متجددا الى التركيز على الباب الانفاقي الاول ، اي على الحاجات الطبيعية والملحة الاولية ، على حساب أبواب الانفاق الاخرى بما فيها أبواب رئيسية. وتلك صورة من صور انخفاض الدخل الفعلي وزيادة الضغوط المعيشية والاجتماعية والاقتصادية بل انه يصح القول انها صورة من صور الفقر المتجدد ، وفي المعنى الشامل للكلمة ، وهي صورة يقدر ان تكون قد برزت في الفترة القريبة الماضية مع ظهور الازمة الاقتصادية والاجتماعية الاخيرة ، كما يقدر أن تكون هذه الصورة قد زادت وضوحا اليوم .

ثم ان ارتفاع متوسط الانفاق على المواد الغذائية ، مؤخرا ، جاء بنسبة كبيرة قياسا الى ما كان عليه هذا المتوسط في ١٩٦٦ (+ ٤٠،٠٩٪) بل وان معدل هذا المتوسط دخل ، فعلا ، منطقة الحد الاعلى للانفاق على المواد الغذائية اذ بات يمثل اكثر من ٣٥ بالمئة من متوسط الانفاق العام للاسرة وهي نسبة لا تعرفها ، عموما، الا المجتمعات ذات الحد المنخفض من الدخل .

واذا شئنا شيئا من المقارنة التفصيلية السريعة يلفتنا ، خصوصا ، ارتفاع واضح للانفاق على بعض الابواب الرئيسية والاكثر الحاحا وأبرزها الانفاق على الخضار الذي ارتفع متوسطه

من ٢،٤٥ بالمئة في ١٩٦٦ الى ٥،٣١ في دراسة الاتحاد العمالي . كذلك ارتفع الانفاق على المواد الدهنية والزيتية من ١،٧٨ ٪ الى ٣،٤٦ ٪ والانفاق على الحليب والاجبان من ٢،٣٣ ٪ الى ٣،٧٥ ٪ . وزاد الانفاق على الثمار الجوزية من ٠،٥٤ ٪ الى ١،٤٩ ٪ . في المقابل استقر الانفاق على ابواب رئيسية اخرى منها اللحوم (٦،٢٣ ٪ في ١٩٦٦ و ٦،٦١ ٪ حاليا) والخبز العربي (١،٨ ٪ في ١٩٦٦ و ١،٥٥ ٪ حاليا) .

وتقلب انفاق غير رئيسي اذ بينما زاد الانفاق على مشروبات غير روحية بين ١٩٦٦ واليوم (١،٠٨ ٪ في مقابل ٢،٢٤ ٪) تقلص قليلا الانفاق على المشروبات الروحية (٠،٥٦ ٪ في مقابل ٠،٣٤ ٪) وانخفض بوضوح الانفاق على خدمات المأكل خارج المنزل (٢،٠١ ٪ في ١٩٦٦ في مقابل ٠،٩٥ ٪ حاليا) .

وينطوي هذا الواقع ، في شكله العام ، وفي تفصيلاته ، على مضامين وأبعاد عدة مختلفة . وهو ما نحاول أن نلقي عليه ضوءا اخر لاحقا .

٢ — ان معدل متوسط الانفاق على الملابس والبياض (المنزلي) ينخفض ، بوتيرة عالية ، وبشكل مستمر ، منذ ١٩٤٠ وحتى اليوم . ويمكن أن يعزى ذلك في شكل عام ومطلق ، الى مجموعة من الاسباب منها ان الكلفة الفعلية لوحدة الملبس تناقصت ، عمليا ، وبوضوح ، بينما تنوعت احتمالات الاختيار وتزايد وجود احتمالات يسهل شراؤها حتى على أصحاب الدخول المتدنية . ولا تقتصر مفاعيل هذا السبب على باب واحد من أبواب الانفاق على الملابس بل تشمل جميع تلك الابواب بما فيها باب الانفاق على الاحذية الذي تراجع متوسطه ، هو الاخر ، بوضوح . كما ان التراجع أصاب معدلات الانفاق على حاجات لجميع أفراد العائلة وان يكن معدل تراجع الانفاق على ملابس النساء ، وقد كان وبقي الاهم ، هو الاوضح .

لكن يسجل ان متوسط الانفاق على البياض المنزلي ما زال مستقرا ، نسبيا ، وساعد على ذلك كون هذا المتوسط محدود اساسا

(٠،٤٣ ٪ في ١٩٦٦ ، ٠،٤١ ٪ في ١٩٨٥ — ١٩٨٦ من متوسط الانفاق العام) .

وثمة اسباب اخرى ، طبعا ، لتراجع متوسط الانفاق على الملابس منها ما يتعلق بتطور عقلية وكيفية الانفاق او بالتركيز على ابواب انفاقية اخرى سواء منها أبواب الحاجات الاولية كالغذاء أو أبواب الانفاق الكمالي ، او بسبب انفاق واسع على ابواب محددة كما حصل في باب السكن (شراء منازل جديدة) .

٣ — ان متوسط الانفاق على السكن تراجع هو الاخر وبشكل مستمر منذ ١٩٤٠ علما ان وتيرة التراجع منذ ١٩٦٦ كانت اوضح منها بين ١٩٤٠ و ١٩٦٦ . وتصبح وتيرة التراجع منذ ١٩٦٦ أوضح فيما لو اضفنا الى الانفاق المنزلي الانفاق على باب « الخدم » الذي افردت له مديرية الاحصاء جانبا خاصا والذي كان يمثل ثقلا واضحا (٢،٤٧ ٪ من الانفاق العام في ١٩٦٦ مقابل ٠،٤٩ ٪ من الانفاق العام في ١٩٨٥ — ١٩٨٦) علما ان الانفاق على الخدم — وهو جزء من الانفاق المنزلي — ادخل في اطار الانفاق المنزلي في دراسة الاتحاد العمالي .

والتطور الابرز في هذا المجال تراجع حاد في متوسط الانفاق على الايجار بين ١٩٦٦ (١،٢٧ ٪ من الانفاق العام) واليوم (١،٧٢ ٪ فقط) . وعلى رغم عدم وجود تقديرات تفصيلية لمؤشر ١٩٤٠ فانه يظن ان ثقل الايجار كان ، يومذاك ، أوضح منه حتى في ١٩٦٦ ويعكس هذا الواقع مجموعة من العوامل اهمها ان الكلفة الفعلية للايجار تراجعت جدا منذ ١٩٤٠ وحتى اليوم . وفي المجال عينه يسجل ان الايجار تراجع اليوم الى المرتبة الثانية على لائحة الانفاق المنزلي ليحل الانفاق على شراء المنازل المرتبة الاولى (٤،٧٥ ٪) وهو ما يؤكده اتجاه سوق البناء والسكن حاليا ، علما ان متوسط الانفاق على شراء المنازل لم يكن يمثل ، على رغم اهمية حجم الانفاق المفترض عليه ، سوى ١ بالمئة في ١٩٦٦ .

اما في مجال السلع المعمرة وسائر انواع الاثاث المنزلي فلم يطرا تبدل واسع على معدلاتها . وقد يكون الامر مفهوما الى حد ما خصوصا ان الانفاق على هذه السلع لا يتجدد باستمرار .

وما يسجل في الانفاق المنزلي ، ايضا ، ان الانفاق على الوقود والانارة (الكهرباء) تراجع بوضوح منذ ١٩٤٠ وحتى اليوم . ففي مقابل ٤،٨٪ ل ١٩٤٠ ، تراجع متوسط هذا الانفاق الى ٢،١٣٪ في ١٩٦٦ والى ٢،١٦٪ في ١٩٨٥ — ١٩٨٦ علما ان متوسط الانفاق على الكهرباء ، تحديدا ، تراجع بين ١٩٦٦ (١،٢٧٪) واليوم (٠،٩٤٪) .

٤ — ان الانفاق على العناية الطبية اتجه تصاعدا في السنوات الاخيرة . فمن اصل ٩،٩٩٪ من الانفاق العام حاليا بلغ معدل الانفاق على العناية الطبية (والدواء) ٦،٠٦٪ ، ويقدر ان تكون هذه النسبة اقل في ١٩٤٠ على رغم عدم تحديدها في تقديرات وزارة الاقتصاد بومذاك (نحو ٧،٣٪ للانفاق الصحي الشامل) .

وعلى المستوى التفصيلي يلاحظ ان الانفاق على طب الاسنان بات يمثل وزنا رئيسيا في موازنة الاسرة (٢،٤٧٪) علما ان هذا الباب لم يحدد حجمه في ١٩٦٦ . ويلاحظ ايضا تعاظم في حجم الانفاق على الاستشفاء (٢،٩٦٪) بعدما كان هذا الحجم محدود التاثير ، نسبيا ، في ١٩٦٦ (١،٢٠٪) . اما الانفاق على التوليد فيبقى محدودا وغير متغير تقريبا وهو شأن طبيعي او يمكن ان يكون مفهوما .

اما في حال الادوية فالانفاق عليها مستقر نسبيا ، على رغم شيء من التراجع النسبي منذ ١٩٦٦ وحتى اليوم .

٥ — اخذ الانفاق على التعليم اتجاها مشابها ، تقريبا ، لاتجاه الانفاق على العناية الطبية مع الاشارة الى ان وتيرة نمو هذا الانفاق هي ، هنا ، دون حجم وتيرة نمو الانفاق على العناية الطبية .

ويلاحظ في هذا الباب ان وزن الانفاق على الاقساط المدرسية ما زال كبيرا ، لكن معدل هذا الانفاق لم يرتفع الا بنسبة محدودة بين

١٩٦٦ (٣،٤٣٪) واليوم (٣،٥٤٪) . في المقابل ارتفع ، بوضوح ، معدل الانفاق على الاقساط الجامعية ، على رغم ان وزن هذا الباب ما زال محدودا عموما .

وزاد ، كذلك ، حجم الانفاق على الكتب (من ٠،٦٦٪ الى ١،٢٣٪) .

٦ — ان احد العناوين الرئيسية لنتائج هذه الدراسة يظل يتمثل ، اضافة الى تعاظم الانفاق الغذائي ، في ارتفاع حاد للانفاق على النقل والانتقال الذي بات اليوم يأتي ثانيا على لائحة الانفاق العائلي بعدما كان رابعا (بعد الغذاء والملبس والسكن) في ١٩٦٦ ومحدودا نسبيا ، في ١٩٤٠ .

وابرز ما يلفت في هذا الباب ارتفاع مثير لمتوسط الانفاق على تصليح السيارات الذي بات يعادل ، تقريبا ، الانفاق على باب رئيسي كباب الملابس او التعليم . وبعدما كان هذا المتوسط محدودا وشبه هزيل في ١٩٦٦ (٠،٥١) اذا به يقفز ، بسرعة ، ليصل الى ٦،٩٠٪ اليوم . ويحتمل هذا الواقع تفسيرا واسعا ومتشعبا منه ، مثلا ، ان كلفة التصليح نفسها تعاظمت (ثمن قطع الغيار خصوصا) ، وان سيارات هذا العصر باتت قديمة وشبه مستهلكة وهو ما يعكسه ، نسبيا ، تراجع متوسط الانفاق على السيارات الجديدة بين ١٩٦٦ (٤،١٥٪) واليوم (١،٥٣٪) .

وبلغت ، كذلك ، ان معدل كلفة المحروقات ارتفع بوضوح بين ١٩٦٦ (٢،٥٣٪) واليوم (٤،٠٩٪) ، وهو ما ينطوي ، كذلك ، على ابعاد مختلفة عدة . كما ارتفع معدل الانفاق على ابواب تفصيلية او مكملة اخرى (تشحيم ، غسيل ، موقف ...) .

٧ — ان بساب الانفاق المختلف يتضمن تغييرات ويعكس تفسيرات مختلفة نظرا لتشعب الانفاق على هذا الباب خصوصا . لكن ابرز ما يمكن الاشارة اليه في هذا الباب ان متوسطات الانفاق على هذا الباب تراجعت ، عموما ، بين ١٩٦٦ واليوم وهو شأن

مرتبط ، كما هـو واضح ، بتعاظم الانفاق على الابواب الملحـة والرئيسية . الا ان الانفاق على « العناية الشخصية » (حسن الهندام ، العطور ، مساحيق التجميل ...) تحسن بشكل محدود جدا منذ ذلك التاريخ .

ومن النقط البارزة في مجال الانفاق المختلف ان الانفاق علـى الترفيه (والثقافة) تراجع متوسطه من ٥،٢٦٪ في ١٩٦٦ الـى ١،١٤٪ حاليا . وتراجع متوسط الانفاق على السياحة (الى الخارج) بشكل واضح ايضا (من ٢،٧١٪ في ١٩٦٦ الى ٠،٩٠٪ حاليا) . وتراجعت ، كذلك ، وبمعدلات مماثلة ، تقريبا ، وجوه الانفاق الكمالي المختلفة ، بما فيها الانفاق على السجائر (٢،٨٤٪ في ١٩٦٦ مقابل ٢،٢٤٪ حاليا) .

يبقى أن نشير ، اخيرا ، الى أن هذه الفروقات السريعة تبدو اكثر وضوحا ، واحيانا أكثر حدة ، لدى الخوض في بعض التفاصيل او لدى مقارنة نتائج الانفاق بحسب طبقات الانفاق ، وهو ما يستلزم تحليلا مطولا .

كما ان مقارنة نتائج دراسة الاتحاد العمالي مع نتائج دراسات مماثلة جرت في الخارج يكشف علامات فارقة مهمة ، وهو ما سنحاول ان نتوقف عنده في السطور الاتية .

ب ـــ مقارنة سريعة مع « الموازنة الفرنسية »

اننا نعتمد هنا مقارنة سريعة وعامة مع نتائج دراسة اعدهـا اخيرا « المعهد الوطني للاحصاء والدراسات الاقتصادية »
(Institut National de la statistique et des Etudes économiques — I.N.S.E.E.)
حول موازنة الاسرة الفرنسية في ١٩٧٨ ـــ ١٩٧٩ وقد نشرت في كانون الاول ١٩٨٢ . وعلى رغم بعض الفروقات العامة والتفصيلية بين هذه الدراسة ودراسة الاتحاد العمالي فان تشابها في منطلقات وقواعد حسابية تسمح لنا بمثل هذه المقارنة الاولية ، ولابواب رئيسية على الاقل .

ونستند ، لذلك ، الى المعطيات الاساسية الواردة في الجدول أدناه

الجـــدول رقـــم ٦

مقارنة مع نتائج دراسة فرنسية

ابواب الانفـــاق	دراسة الاتحاد العمالي العام (متوسط عام)	دراسة الاسرة الفرنسية (متوسط عام)
ـــ المواد الغذائية	٣٧،١٥	٢٥،٨(*)
ـــ الملابس	٧،٤٧	٧،٨
ـــ السكن	١٢،٤٨	٢٤،٠
ـــ العناية الطبية	٩،٩٩	٦،٣
ـــ النقـــل	١٤،٩٩	١٢،١٦
ـــ مختلف (١)	١٧،٩٢	٢٣،٩٤
المجموع :	١٠٠	١٠٠

* بما فيها تناول الطعام خارج المنزل (٣،٤٪) .
(١) بما فيه التعليم والترفيه والتسلية والثقافة والعناية الشخصية « والانفـاق المختلف » .

ومرة اخرى يبرز ، اولا ، الفارق الكبير في متوسط الانفاق على الغذاء مع التأكيد على ان هذا الفارق لا يعكس بالضرورة تغذية افضل للاسرة اللبنانية بل ان العكس قد يكون صحيحا من خـلال مؤشرات عدة على رغم تقارب في بعض المؤشرات او تمايزا لبنانيا في مؤشرات اخرى احيانا . ثم ان هذا الفارق يصبح أكثر وضوحا اذا جرّدنا هذا الباب من الانفاق على الغذاء خارج المنزل (٠،٩٥٪ لدراسة الاتحاد العمالي و ٣،٤٪ للدراسة الفرنسية) علما ان هذا النوع من الانفاق ليس ، في قسم كبير منه ، انفاقا ترفيهيا او كماليا ،

بل هو في هذا الجزء الكبير جزء من « الانفاق الداخلي » ، في حال كحال المجتمع الفرنسي .

واذا شئنا شيئا من التفاصيل يتبين ، خصوصا ، ان ثمة متوسطات اساسية مماثلة او متقاربة . فالموازنة الغذائية الفرنسية تركز ، أساسا ، على « اللحوم والبيض والاسماك » (نحو ٨،٥١٪ من الانفاق العام) في مقابل تركيز مماثل افضل على هذا الباب الحيوي لدى الاسرة « اللبنانية » (٩،٨٧٪) . ويركز الفرنسيون ، ثانيا ، على المشروبات (٣،٠٥٪) ، في مقابل تركيز مماثل تقريبا للاسرة اللبنانية (٢،٥٨٪) على رغم ان الانفاق اللبناني يذهب في غالبه ، وبخلاف الانفاق الفرنسي ، الى المشروبات غير الروحية . اما الانفاق على الخبز فشبه مماثل (١،١٨٪ للاسرة الفرنسية و ١،٦٤٪ للاسرة اللبنانية) .

ويبلغ متوسط الانفاق الفرنسي على الخضار ٢،١٦٪ وعلى الفواكه ١،٤٢٪ (من المجموع العام للانفاق) في مقابل متوسطات اكبر في الموازنة « اللبنانية » (٥،٣١٪ و ٣٪ على التوالي) . وثمة فوارق مماثلة في ابواب انفاق غذائية اخرى .

الا ان هذه النتائج لا تعكس الا جانبا محدودا من الواقع الغذائي ، كما انها لا تحدد مستوى التغذية ومدى سلامتها وهو ما يتطلب خوضا في تفاصيل . لكن الواضح ان ارتفاع متوسطات الانفاق الغذائي « اللبناني » يعكس حاجة أكثر منه اكتفاء وحسن تغذية .

وفي كل حال ، فان القراءة الاولية لجدول المقارنة توضح ان الاسرة « اللبنانية » ، كما الاسرة الفرنسية ، تصرفان نحو نصف موازنة كل منهما في بابين رئيسيين هما باب التغذية وباب السكن . ونتوقف ، هنا ، عند ثقل العبء الفرنسي في هذا الباب الاخير بسبب ارتفاع الكلفة الفعلية للايجارات ، وسائر خدمات وحاجات السكن الكثيرة ، بالمقارنة مع كلفة منخفضة جدا ومحدودة ، نسبيا ، في « لبنان » .

اما الانفاق على الملابس فمتوسطه متشابه عموما . واما الانفاق على النقل فينطوي على تناقضات على رغم نتيجة شبه متقاربة . فاكلاف السيارة الخاصة تأكل الجزء الاكبر من الموازنتين على رغم ما يبدو من فروقات في طبيعة الانفاق خصوصا في مجال التصليح والمحروقات أو في مجال السيارات الجديدة (٤،٧٧٪ من الانفاق العام للاسرة الفرنسية) . اما الانفاق على النقل العام فمحدود في فرنسا (٠،٨٪) بينما هذا النقل لا يمثل كبير شيء لدينا .

واما التعليم فالانفاق عليه محدود جدا ، كذلك ، في فرنسا (٠،٦٨٪) وقد ادرج في باب « الثقافة والترفيه » ، الذي يمثل ٦،٤٪ من الموازنة الفرنسية اي ما يعادل ، تقريبا ، الانفاق على التعليم في لبنان . ويبدو ان كلفة الاقساط المدرسية تقف ، عموما ، وراء نشوء هذا الفارق العملي .

اما الانفاق على الصحة فيأكل ٦،٣٪ فقط من موازنة الاسرة الفرنسية (في مقابل ٩،٩٩٪ للاسرة « اللبنانية ») وذلك على رغم حسن العناية المفترضة وعلى رغم الانفاق الواضح ، بل والمرتفع ، على هذا الباب . ويبدو ان المحدودية النسبية للنتيجة الفرنسية النهائية مرتبطة بالمساعدات المرضية الواسعة المتعددة والمختلفة في مقابل تقديمات محدودة ، واحيانا معدومة ، في لبنان .

اما في الانفاق المختلف فأبرز ما يلفت ، وعلى رغم كفاية واضحة في الجانب الفرنسي في مجالات كمالية مختلفة ، « انفاق » واضح على الضرائب التي تأكل ، واستنادا الى « دراسة الاسرة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ » ل « المعهد الوطني للاحصاءات والدراسات الاقتصادية » ، ٥،٣٩٪ من موازنة الاسرة الفرنسية .

في اي حال ، فان اية مقارنة لابواب الانفاق تبقى منقوصة ما لم تجد لها ترجمة عملية على صعيد « مستوى العيش » خصوصا وعبر المدلول العملي للانفاق وانعكاسه على الحياة الاقتصادية والاجتماعية عموما . وتلك مهمة معقدة نحاول في الفترة الاخيرة من هذه « الورقة — المدخل » أن نستطلع البعض القليل من عناوينها .

ثانيا — في الابعـــاد المعيشية

ان صورة انفاق الاسرة اللبنانية تنطوي ، كما يمكن ان يبدو بوضوح ، على أبعاد اقتصادية واجتماعية كثيرة ومختلفة . وبعيدا عن الخوض في تفاصيل هذه الابعاد مما لا يتوافر لهذه الورقـــة — المدخل ، فاننا نكتفي بالتوقف عند بعض العناوين المعيشية اللافتة انطلاقا من ملاحظات حول الانفاق الملح ، والانفاق الغذائي في طليعته، ووصولا الى استنتاجات حول الانفاق الكمالي والمختلف .

١ — على مستوى الانفاق الملّح :

ان البارز في مجال الانفاق الملح هو ، كما أشرنا ، ارتفاع حاد في متوسط الانفاق الغذائي من موازنة الاسرة ، وهو متوسط يصل الى ٣٧،١٥ بالمئة لمجموع اسر منطقة الدراسة علما انه يبلغ ٦٦،٥ بالمئة بالنسبة لاكثر المجموعات فقرا .

وان مجرد تسجيل معدلات كهذه يعني ، بين ما يعني ، ان الاسر اللبنانية في منطقة الدراسة تعيش ، في شكل عام ، حالا هي اقرب الى الفقر وعدم الاكتفاء منها الى الاكتفاء الطبيعي نفسه ، وان الحاجات التي تلبى من قبل تلك الاسر هي ، أولا ، الحاجات الضرورية لاستمرار العيش في المعنى الاولي لهذه العبارة .

واذا كانت « منطقة المعدل الوسطي » للانفاق تغطي القسم الاكبر من أسر الدراسة ، وهي اسر تقف ، عمليا ، في حال قريبة من الحاجة ، فان هذه الحاجة تنقلب نوعا من الفقر في الطبقات الدنيا للانفاق ، بل فقرا حادا في بعض هذه الطبقات .

ويدعم محللون كثيرون مثل هذا الاعتقاد ، ويذهب دارسون غربيون في هذا المجال الى تحديد « المجموعات المحتاجة » على انها تلك المجموعات التي يزيد معدل الانفاق على المواد الغذائية لديها عن ٣٠ بالمئة من موازنة العائلة . وتنتمي المجموعات التي تملك متوسطات انفاق غذائية عالية الى دول العالم الثالث ، وترتفع تلك

المتوسطات ، عادة ، كلما اقتربت دولة من الدول من خطوط الفقر كما تؤكد الاحصاءات الدولية .

ويمكن ان نلفت ، بالتالي ، الى ما يصحب مثل هذا الفقـــر المفترض من مؤشرات مختلفة على غير صعيد ومنها ، طبعا ، مؤشرات اقتصادية واجتماعية واضحة لا مجال للخوض فيها هنا .

لكن متوسط الانفاق الغذائي (٣٧،١٥٪) ، كما سجل في ١٩٨٥ — ١٩٨٦ ، لا يعني ، في حد ذاته وبالضرورة ، ان لبنان وصل الى مرتبة عالية من الحاجة ، ذلك ان هذا المتوسط الغذائي غالبا مـــا يتجاوز الـــ ٤٠ بالمئة في دول العالم الثالث الفقيرة ، بل ، واحيانا في بعض الدول شبه المصنعة .

الا ان ما يزيد في حدة الضغوط اللبنانية ، وفي اهميتها ، ذاك التحول السريع نحو الانفاق الملّح ، وهو تحول يتضح انه بدأ يظهر نافرا في الفترة القريبة الماضية ويقدر أن يكون قد استمر ، وبوتيرة أعلى ، حتى ايامنا هذه بما يدعو الى انذار حقيقي .

ويزيد في حدة الضغوط ، ايضا ، ارتفاع واضح ، بل وكبير ، في متوسطات الانفاق على ابواب « ملحّة » اخرى مثل باب السكن (والملابس) مثلا . ومثل هذا الارتفاع لا تعرفه ، حتى ، دول فقيرة عدة حيث التركيز ينحصر ، عموما ، على المواد الغذائية ، بل ان الانفاق العالي على السكن يسجل ، ، عادة ، في الدول المتقدمة . ومثل هذه المفارقة تزيد من صعوبات العيش اللبنانية ، عبر مضاعفة الانفاق الملّح حيث يرتفع حجم هذا الانفاق الى أكثر من خمسين بالمئة ، وكمعدل وسطي ، من مجموع الموازنة .

ثم ان ارتفاع معدل الانفاق على الغذاء لا يعني بالضرورة ، ان اللبنانيين « يأكلون جيدا » ، او بتعبير أصح ، « يتغذون » جيدا ، اذ ان مراجعة الانفاق بما يعادل من كميات مستهلكة تشير الى تركيز على سلع غذائية اولية وتراجع في استهلاك سلع اساسية عدة كمـــا يتضح من الجدول رقم ٧ المقارن الآتي :

جـــدول رقـــم ٧

متوسط استهلاك الفرد السنوي من بعض المواد الغذائية الرئيسية في لبنان (١٩٨٥ ــ ١٩٨٦) ، (١٩٦٦) وفرنسا (١٩٨١)

الصنف	الوحدة	دراسة الاتحاد العمالي ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦ (*)	دراسة مديرية الاحصاء (١٩٦٦)	دراسة الاسرة الفرنسية (١٩٨١) (**)
خبز عربي (عادي) (١)	كلغ	١١٩،٧٩	١٠٢،٠٠	٤٦،٠٣
رز	كلغ	١٩،١٨	١٣،٩٥	٣،٥٠
بطاطـا	كلغ	٣٩،٦١	٢٤،٨٨	٥٤،٧٧
سكـر	كلغ	٢٧،٩٣	١٣،٩٧	١٢،١٣
لحوم طازجة	كلغ	٢٢،٥٠	٢٢،٣٣	٣١،٥
منها :				
لحم ضان/خروف	كلغ	٦،٠٤	١٨،٢١	٣،٠٣
لحم عجل/بقر	كلغ	١٦،٤٦	٣،٩٣	١٩،٤
لحومات طازجة اخرى	كلغ	—	٠،٢٠ (٢)	٩،٠٧ (٣)
فـروج	كلغ	١١،٠١	٩،١٨	٢٨،٨٤ (٤)
بيض	بيضة	٢٢١،٦٢	٩٦،٥	١٧٨،٠٢
سمك طازج	كلغ	١،٢٣	٣،٢٨	٥،٤٨
حليب مجفف	كلغ	٦،٨٩	٤،٩٣ (٥)	(...)

(*) جرى تقدير الكميات المستهلكة في دراسة الاتحاد العمالي انطلاقا من متوسط انفاق الفرد السنوي على السلع المحددة ، وكذلك انطلاقا من متوسطات اسعار تلك السلع خلال ١٢ شهرا من تنفيذ الدراسة .

(**) المصدر :

« Consommation et lieux d'achat des Produits Alimentaires en 1981 — INSEE »

(١) لا يشمل الا الخبز التقليدي دون سواه من الاصناف التي تستهلك بشكل محدود .

(٢) لحم خنزير وماعز .

(٣) لحم خنزير وحصان . لا يشمل لحوم مختلفة اخرى شبه طازجة .

(٤) بما فيها ١٤،٨٢ كلغ من الحبش والبط و ٤٠٠،٧٠٠ كلغ من الارانب ، وهـي أبواب استهلاك لم تسجل الا على نطاق رمزي ومحدود للغاية في لبنان .

(٥) لم يسجل استهلاك حليب طازج الا بشكل محدود في ١٩٨٥ ، بينما بلغ استهلاك هذا الحليب نحو ضعف استهلاك الحليب المجفف في ١٩٦٦ . اما في فرنسا فالاستهلاك ــ الواضح جدا ــ يتركز على الحليب الطازج .

ويتضح من هذا الجدول ، على رغم دقة غير كاملة في بعض الابواب ، ان الانفاق الاستهلاكي لفرد اسرة الاتحاد العمالي ما زال مقبولا ، من الناحية الغذائية الضرورية ، على رغم بعض العلامات الفارقة ، ومنها ان هذا الاستهلاك بات يركز خصوصا على السلع الاساسية والاولية والاكثر الحاحا وهي سلع تتصف بأنها تنطوي على مقومات غذائية أو اشباعية كما انها ، بحكم انتاجها الواسع محليا أو كون استيرادها يتم بأسعار مدعومة ، سلع رخيصة الثمن نسبيا . وابرز هذه السلع الخبز والرز والسكر ... وحتى البيض الذي بقيت اسعاره مقبولة الى حد بعيد .

اما استهلاك اللحوم فقد بقي مستقرا ، نسبيا ، منذ ١٩٦٦ وان يكن يلاحظ انه قريب من الحد العادي المقبول للغذاء الطبيعي كمـا يلاحظ تحول نحو اللحوم الادنى ثمنا أي لحوم الابقار .

ويلفت ، ايضا ، تراجع واضح في استهلاك السمك وهو سلعة مرتفعة الثمن نسبيا . كما يلفت تراجع في استهلاك الحليب بعدما بلغ استهلاك الحليب الطازج مستوى رمزي جدا . وينطوي هـذا المؤشر على اضطراب في نظام الاستهلاك الغذائي اضافة الى انه مظهر من مظاهر سوء التغذية .

في اي حال ، واذا كان هذا الجدول قد اقتصر على سلـع محدودة ومحددة ، فلاهمية تلك السلع ، اولا ، ثم لان مراقبة تطور استهلاك سلع غذائية اخرى أشار ، بوضوح ، الى تناقص في استهلاك سلع عادية وهو تناقص ينقلب تراجعا حادا بالنسبـة لاستهلاك المواد الغذائية « الكمالية » أو التي تنطوي على مؤشرات ترف .

على ان هذه الصورة هي ، كما اشرنا ، صورة الاستهلاك الغذائي لمتوسط الانفاق . وتتحول هذه الصورة ، بشكل حساد احيانا ، وكما يمكن ان يكون طبيعيا ، بالنسبة للطبقات الاكثر فقرا او الاكثر غنى ، علما ان احجام الطبقات المتواضعة تتجه الى أن تكون واضحة واحيانا مركزية .

خاتمـــة

ان الاسرة اللبنانية كانت تستعد ، فعلا ، في ١٩٨٥ لدخول مرحلة حرجة بسبب الضغوط الاجتماعيـــة والاقتصادية الضخمـــة والمتسارعة ، وهي مرحلة تميز جوانب عدة من واقعنا الحالي الى حد بعيد .

واذا كان ذلك يعني حصول تغييرات حتمية في هيكلية الانفاق ، في اتجاه مزيد من الحاجة والفقر طبعا ، فان نتائج دراستنا تظـــل تصلح كمقياس جديد قادر ، بحكم طريقة اعداد هذه الدراسة ، على ترجمة جزء مهم من التغييرات الحاصلة بالاستناد ، دائما ، الى عملية المراقبة المستمرة للسوق .

وقد كان سلوكنا دائما يعتمد العلم في البحث عن ظروف عيش افضل اجتماعيا واقتصاديا ووطنيا .

وهـــذا حسبنـــا .

فهـــرس

صفحة

القسم الاول : اهداف الدراسة واطارها	٧
احتساب معدلات تثقيل	١١
دراسة بنية الانفاق	١٢
دراسة مواضيع متصلة بالانفاق	١٤
دراسة للاوضاع المعيشية	١٥
اطار الدراسة وتقنيات البحث	١٦
الوحدة الاحصائية : الاسرة	١٦
تجزئة القطاعات	١٩
الاختيار العشوائي	٢٠
الاختيار الفعلي لعناصر العينة	٢٣
الاستمارة	٢٥
الانفـــاق	٢٨
الدخـــل	٣٠
رب الاسرة	٣٠
دفتر الحسابات	٣٤
تحضير التحقيق وتنفيذه	٣٤
القسم الثاني : مدخل الى النتائج وتحليلها	٤١
متوسط الانفاق بحسب ابواب الانفاق	٤٢
متوسط الانفاق بحسب طبقات الانفاق	٤٨
توزع طبقات الانفاق بحسب القطاعات الجغرافية	٥١
متوسط الانفاق بحسب الطبقات وبحسب المجموعات	٥١
تحليل مقارن لبعض العناوين والمؤشرات	٥٨
مقارنة مع نتائج دراسات محلية سابقة	٥٩
مقارنة سريعة مع « الموازنة الفرنسية »	٦٦
في الابعاد المعيشية	٧٠
على مستوى الانفاق الملح	٧٠
في الانفاق « الكمالي » والمختلف	٧٥
خاتمـــة	٧٨